المصارف الرقمية والوصول السهل إلى التمويل

قراءة في توسيع التمويل وقاعدة الزبائن المصرفيين من خلال المصارف

د. فلاح حسن ثويني

مركز البيان للدراسات والتخطيط

A Print Series of Al-Bayan Center for Studies and Planning
سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

المصارف الرقمية والوصول السهل إلى التمويل
قراءة في توسيع التمويل وقاعدة الزبائن المصرفيين من خلال المصارف

مركز البيان
للدراسات والتخطيط

المصارف الرقمية والوصول السهل إلى التمويل
قراءة في توسيع التمويل وقاعدة الزبائن المصرفيين من خلال المصارف الرقمية في العراق

تأليف: د. فلاح حسن ثويني

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان
للدراسات والتخطيط

المصارف الرقمية والوصول السهل إلى التمويل
قراءة في توسيع التمويل وقاعدة الزبائن المصرفيين من خلال المصارف الرقمية في العراق
المؤلف: د. فلاح حسن ثويني
64 صفحة

بغداد، ايلول - سبتمبر، 2024

ISBN: 978-9922-8871-2-8

جميع الحقوق محفوظة © لمركز البيان للدراسات والتخطيط
ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، بما في ذلك النسخ أو التسجيل دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

الطبعة الاولى

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (3510) لسنة 2024

التصحيح والمراجعة اللّغويّة: عبير مهدي

تصميم وتنفيذ: مصطفى محمد

نشر وتوزيع : مركز البيان للدراسات والتخطيط

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام، ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْ السياسي والأكاديمي.

قياساً بالأهمية التي يحظى بها العراق إقليمياً ودولياً، والتطورات المتلاحقة التي يشهدها البلد والمنطقة كانت أغلب التحليلات والمتابعات التي تحاول ملاحقة الأحداث والقضايا في العراق تفتقر إلى القدرة على التفكير خارج إطار الأسلوب السائد والقوالب التي حدّدت النظرة إلى العراق خلال العقود الماضية؛ لهذا السبب فإن المركز يسعى إلى تقديم وجهات نظر جديدة تعتمد الموضوعية، والحيادية، والمصداقية، والإبداع، ويوجّهُ المركزُ أنشطتَهُ في البحث والتحليل للتحديات التي تواجه العراق ومنطقة الشرق الأوسط بتقديمِ بصائرَ وأفكارٍ لصانعي القرار عن المقتربات الناجعة لمعالجتها على المديين القصير والطويل.

ويقدم المركز وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط؛ من أجل مقاربة قضايا العراق التي تخصُّ ويقدم المركز وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط؛ من أجل مقاربة قضايا العراق التي تخصُّ السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، والسياسات النفطية والزراعية، والعلاقات الدولية، والتعليم.

محتويات الكتاب

المستخلص	9
المقدمة	10
اولاً: التكنولوجيا من اجل التنمية	11
ثانياً: اقتصاديات المصارف الرقمية	12
ثالثاً: في مفاهيم الرقمنة	14
رابعاً: خصائص المصرف الرقمي	16
خامساً: المتطلبات الأساسية لترخيص المصارف الرقمية	17
سادساً: مخاطر وتحديات المصارف الرقمية	19
سابعاً: التهديد السيبراني في المصارف الرقمية	22
ثامناً: البيئة الرقمية في العراق	26
تاسعاً: تراخيص المصارف الرقمية في الامارات	34
عاشراً: تراخيص المصارف الرقمية في مصر	38
احد عشر: تراخيص المصارف الرقمية في السعودية	43
اثنا عشر: المصارف الرقمية عالمياً	48
ثلاثة عشر: حجم سوق الخدمات المصرفية الرقمية العالمية	52
اربعة عشر: توصيات عامة في استخدام الخدمات المصرفية الرقمية في العراق	54
المصادر	58

مقدمة المركز

شهد العالم في الآونة الأخيرة تغيرات كبيرة نتيجة للتطورات التكنولوجية، التي أثرت بشكل ملحوظ على العديد من القطاعات، ومن أبرزها القطاع المالي والمصرفي. فقد شهد هذا القطاع تحولاً جوهرياً خلال العقد الماضي، مما غير بشكل جذري الفكر التقليدي في الإدارة المالية والمصرفية، وأدى إلى تطور نتيجة أفكار العولمة الحديثة.

تتمثل أبرز مظاهر هذه التغيرات المالية والمصرفية في التحول نحو الحياة الرقمية، التي أصبحت إحدى السمات الرئيسية لتطورات العولمة. ففي ظل أزمة جائحة كورونا، أصبحت الوسائل التكنولوجية والأدوات الرقمية جزءاً أساسياً من حياة الأفراد، وشملت جميع جوانب الحياة بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والتعاملات المصرفية والتجارة. وقد كشف تقرير الاستثمار المصرفي الرقمي العالمي للربع الأول من عام 2021 الصادر عن شركة (تشالنجر إنسايدن) أن تقدم وانتشار الهواتف الذكية قد فتح الباب لمزيد من المعاملات الرقمية، حيث تشير البيانات إلى أن 76% من الأفراد كانوا يستخدمون الخدمات المصرفية عبر الإنترنت بانتظام اعتباراً من عام 2020.

كما أظهرت الإحصاءات أن الاستثمارات في البنوك الرقمية قد تجاوزت 5 مليارات دولار عالمياً في الربع الأول من عام 2021، وأن حجم سوق الخدمات المصرفية الرقمية العالمية بلغ 2.89 تريليون دولار أميركي في عام 2018، ومن المتوقع أن يصل إلى 5.79 تريليونات دولار بحلول عام 2027، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 8.9%. يشير هذا إلى الاهتمام المتزايد بالتحول إلى المصارف الرقمية، حيث يوجد حالياً أكثر من 400 مصرف رقمي حول العالم، وسوق المصارف الرقمية لا يزال ينمو بسرعة من حيث العدد والحجم.

في ضوء هذه الأهمية العالمية للتحولات المالية والمصرفية، يولي مركز البيان للدراسات والتخطيط اهتماماً كبيراً بدراسة وفهم التحولات الحاصلة في القطاع المصرفي، مع التركيز على المصارف الرقمية. يهدف المركز من خلال هذا الكتاب إلى تقديم إطار مفاهيمي وسياساتي عملي حول تجربة المصارف الرقمية، من خلال مناقشة السياسات والقوانين والتشريعات والخطوات العملية التي تسهم في تطوير هذا القطاع.

يأتي هذا الكتاب في إطار أهداف المركز البحثية والعملية الهادفة إلى تطوير القطاع المصرفي والمالي في العراق. من المتوقع أن يكون هذا الإصدار مصدراً علمياً مهماً للباحثين في القطاع المصرفي والمالي، لاسيما في مجال المصارف الرقمية، وكدليل قانوني لصناع القرار والعاملين في هذا المجال حول تأسيس وتنظيم المصارف الرقمية في العراق وبعض البلدان ذات التجارب المشابهة. يتضمن الكتاب أيضاً توصيات تتعلق بحيثيات الصيرفة الرقمية ومتطلباتها.

المستخلص:

ستكون هناك الكثير من الجهود الوطنية التي ستعمل بشكل معزز للنظام البيئي المحلي، ومع ارتفاع أقيام التمويل عبر المصارف الرقمية في العالم إلى أكثر من 400 مليار دولار في العالم، فإن هذا النوع من التمويل حتماً سيسهم في استقرار الأوضاع الاقتصادية المحلية في العراق إذا ما أعدت له البيئة التشغيلية المتكاملة، سيمثل هذا النشاط الاقتصادي فرصة حاسمة في تطوير الاقتصاد المحلي، ولكنه في المقابل، سيتطلب إجراء دراسة للسوق والجدوى لتحديد احتياجات العملاء والسوق المستهدف والعروض، وسيكون على أصحاب القرار العمل على تصميم مخطط تكنولوجي عالي المستوى يتضمن تطوير الهيكل التنظيمي وتحديث الأطر والسياسات، إلى جانب تطوير مجموعة كاملة من المنتجات والميزات. العراق بحاجة إلى استيعاب التجارب العالمية والانضمام إلى الجهود التنظيمية العالمية لتطوير هذا النوع من التمويل.

إن الاستخدام العالي للتكنولوجيا الرقمية سيحتم تحديث سياسات المنافسة وتطبيق معايير موحدة لتعزيز المنافسة ولمواجهة العديد من الاحتكارات الرقمية التي قد تنشأ. كما أن هناك حاجة إلى مراجعة المناهج التعليمية وفقاً للاحتياجات والاتجاهات الناشئة في الاقتصاد الرقمي والاقتصاد وسوق العمل والمجتمع مع التركيز على العلم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات ومجموعة من المهارات الرقمية المستجدة وتزويد المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى بمعدات التكنولوجيا. وتطوير الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي الفعال وجدول أعمال السياسات لدعم تطوير الابتكار الرقمي وريادة الأعمال والبحث والتطوير.

مقدمة

اليوم هو ليس غداً، يقول (غاندي) إن المستقبل يعتمد على ما نقوم به في الوقت الحاضر، وهذا هو حال وواقع التطور في مجال الوسائل والأدوات والتقنيات في معظم مجالات الحياة، وخاصة النقدية والمصرفية منها، ففي ظل التطور التكنولوجي المتسارع وازدياد سرعة تطور الاقتصاد الرقمي، ازداد معه العمل والنقاش حول العملات الرقمية Digi-tal currencies والمصارف الرقمية Digital Banks، وأصبحت الخدمات المصرفية عبر الإنترنت تزداد شعبية، وبدأت المصارف التقليدية تقدم خدماتها عبر الإنترنت، بعد ذلك بدأت بعض المصارف تعمل بشكل كامل عبر الإنترنت دون الحاجة لفروع مادية موجودة في الواقع، مما حفز الكثير من البلدان على الاهتمام بالمصارف الرقمية؛ لأنها ستكون أمراً واقعاً عاجلاً أو آجلا، ومن المتوقع أن تصل قيمة حجم سوق الخدمات المصرفية الرقمية العالمية إلى 1610 مليار دولار بحلول عام 2027.

في رسالة لوالدته في إيطاليا ينصحها أن تنسى النقود التقليدية، ويشرح لها موضوع عُملة البنوك المركزية الرقمية، يؤكد (توماسو غريفولي) Griffoli Tommaso وهو اقتصادي ورئيس شعبة في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي IMF في واشنطن، يخبر والدته بالقول (أمي الحبيبة قد يأتي اليوم الذي تحل فيه العملة الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية محل النقود التي تنفقينها في الأسواق... نعم يا أمي أعلم أنكِ تحبين هذا الشعور بالأمان الذي توفره النقود، ذلك الإحساس المادي عند الإمساك بورقة نقدية جديدة إنه الشعور بأنكِ تملكين زمام الأمور في إدارة شؤون نفقاتكِ.

نعم هو الشعور والإحساس المادي للنقود الورقية لمن يتعامل بها، فعندما تكون حافظة النقود ممتلئة، وفجأة ترى أنها فارغة، وتحول رصيدها إلى رمز رقمي أو بطاقة إلكترونية، مثل هذا لن يكون سهلاً في أول الأمر، ويحتاج إلى بعض الوقت للتعامل والاطمئنان والثقة به، وهو أحد، بل أساس عوامل النجاح للتعامل بوسائل الدفع أياً كان نوعها وشكلها ومحتواها، لذلك عرفت النقود بأنها (أي شيء) يحظى بالقبول كوسيلة دفع، ويؤدي وظائف النقود المتعددة، ولكن يبدو أنه مع تسارع وتيرة التحول الرقمي يوشك المستقبل الرقمي أن يفرض واقعه أسرع من أي وقت مضى، وربما أسرع مما كان يتصوره البعض، وما يمتاز به هذا التحول الرقمي من منافع ومزايا وتكاليف ومخاطر، خصوصاً في القطاع المصرفي، ومع أن التقنيات الرقمية تشمل جميع القطاعات، إلا أنها تعمل على إحداث

تحوُّل في الصناعة المالية والمصرفية وأيضاً تغيير طرق تقديم خدمات المدفوعات والادخار والاقتراض والاستثمار ضمن إطار المصارف الرقمية ومستقبلها.

تحاول هذه الورقة أولاً بيان الإطار المفاهيمي للصيرفة الرقمية والمفاهيم المتعلقة بها كالاقتصاد الرقمي والسمات التي تتسم بها المصارف الرقمية والتحديات التي تواجهها، ثم التطرق إلى سعي الكثير من البنوك المركزية في العديد من البلدان إلى تحديد الضوابط والشروط التي تطلبها عملية تراخيص وإجازة المصارف الرقمية كما في العراق، وعدد من البلدان العربية هي الإمارات والسعودية ومصر، وأيضاً تم الإشارة إلى أهم المصارف الرقمية، وإلى حجم سوق المصارف الرقمية عالمياً، واختتمت الدراسة بتوصيات عامة ترتبط بحيثيات الصيرفة الرقمية ومتطلباتها.

أولاً

التكنولوجيا من أجل التنمية

نظر الاقتصادي آدم سميث Adam Smith إلى التقدم التكنولوجي على أنه ارتفاع في إنتاجية العمال نتيجة لزيادة تقسيم العمل والتخصص إيمانا بنظريته في التكاليف المطلقة، وهذا يؤدي إلى نمو الدخل القومي، وكذلك شدد ج.أ. شومبيتر J.A. Schumpeter بشكل كبير على دور الابتكارات التكنولوجية في تحقيق النمو الاقتصادي وأهمية الابتكارات التقنية في تحقيق التقدم الاقتصادي، ويرى أن التحول الاقتصادي للمجتمع من مرحلة إلى أخرى يتطلب، إلى جانب أمور أخرى، تغييراً في مستوى التكنولوجيا وطبيعتها.

يتركز العمل الهادف إلى تعزيز دور التطور التقني في دعم عملية التنمية الاقتصادية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العديد من المجالات التي يوضحها الشكل (1) تتمحور حول:

- الابتكار ونقل التكنولوجيا: الذي يتركز في سياسات الابتكار والبيانات المفتوحة ونقل التكنولوجيا.

- التكنولوجيات الجديدة: تتمحور حول سياسات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والمدن الذكية والحوسبة السحابية.

- الحكومة الرقمية: تتمثل في الخدمات الحكومية الرقمية والاقتصاد الرقمي ومجتمع المعلومات.

شكل (1) مجالات العمل في التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة.

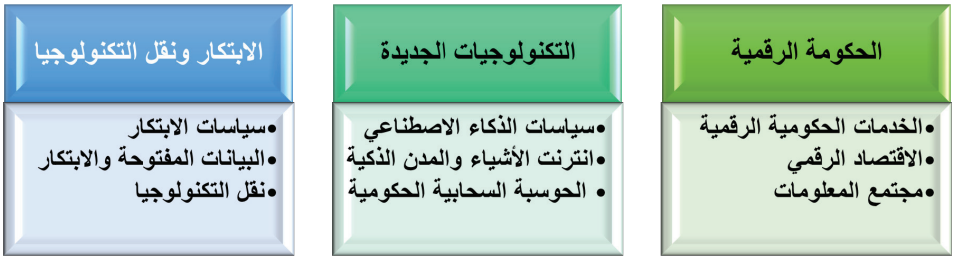

المصدر: نوّار العوّا، التكنولوجيا من أجل التنمية، التحول الرقمي والمؤشرات، الاجتماع التاسع لمديري الحكومة الإلكترونية العرب - بيروت، 16 كانون الأول 2021.

ثانياً

اقتصاديات المصارف الرقمية

تُعد البنوك الرقمية أو البنوك عبر الإنترنت (Online Banking) نموذجاً اقتصادياً جذاباً حيث يُمكنها تحقيق وفورات كبيرة من خلال التكاليف المنخفضة في البنية التحتية، إذ لا تحتاج البنوك الرقمية إلى فروع مادية، مما يقلل من تكاليف الإيجار، والموظفين، والخدمات الأمنية، وأيضاً العمليات التي تعتمدها المصارف الرقمية مثل الأتمتة والأنظمة الرقمية، مما يقلل من تكاليف المعاملات والعمليات اليدوية، فضلاً على الخدمات المقدمة إلى العملاء من قبل المصارف الرقمية عبر الإنترنت، مما يقلل من تكاليف خطوط الهاتف المباشرة والموظفين، وأيضاً سهولة الوصول إلى الجمهور أوسع وأكبر جغرافياً، مما يوسع قاعدة

العملاء بشكل كبير، بالرغم من أنها قد تواجه أيضاً تحديات كبيرة تُعد تكاليف قد تقلل من المنافع الكبيرة.

1- العرض والطلب في المصارف الرقمية:

تتأثر المصارف الرقمية والخدمات التي تقدمها في عوامل العرض Supply والطلب De-mand وخاصة أسعار الخدمات المالية في المصارف الرقمية، كما هو الحال في أي سوق اقتصادي آخر، مع بعض الخصوصية لسوق المصارف الرقمية، ويُعد العرض والطلب قوى أساسية في سوق الصيرفة الرقمية، ويُؤثر توازن هذه القوى على أداء هذا القطاع بشكل كبير.

2- العرض:

يتمثل جانب العرض بارتفاع أعداد المصارف الرقمية وبما تُقدمه هذه المصارف من تنوع في المنتجات والخدمات المالية، مثل الحسابات الجارية والتوفير، وقروض الرهن العقاري، وبطاقات الائتمان، والمدفوعات الرقمية، وغيرها، والتطورات الابتكارية التكنولوجية مما يُمكن المصارف الرقمية من تقديم منتجات وخدمات جديدة أكثر كفاءة وفعالية، والتي تؤثر على العرض بشكل كبير، فضلاً عن البيانات عن سلوك العملاء، مما يُمكنها من تقديم منتجات وخدمات مُخصصة للاحتياجات الفردية، وذلك من خلال التنبؤ بالطلب وتحسين العرض، أيضاً يعتمد جانب العرض في المصارف الرقمية على عجز المصارف التقليدية عن تقديم خدمات جديدة ومبتكرة.

3- الطلب:

يكون الطلب على خدمات المصارف الرقمية أكثر وضوحاً مع تزايد الاعتماد من قبل الأفراد والمؤسسات والحكومات على استخدام التكنولوجيا في الحياة اليومية، وذلك من أجل تعظيم المنافع وللحصول على خدمات أسرع، وأيضاً يزداد الطلب على تلك الخدمات المصرفية عندما يزداد الوعي بقدرات المصارف الرقمية والمزايا التي تقدمها، وهذا ناجم عن الثقة التي تحظى بها هذه المصارف، والذي يستند إلى الأمان والخصوصية للبيانات والمعلومات، ويعتمد الطلب أيضاً على تفضيلات العملاء للخدمات الرقمية في السوق المصرفي الرقمي، حيث تُصبح الخدمات التقليدية أقل جاذبية في العالم الرقمي.

ثالثاً

في مفاهيم الرقمنة

يمكن النظر إلى الرقمنة Digitalization والمصارف الرقمية Digital banks كجزءً منها، على أنها مجموعة واسعة من تقنيات المعلومات والاتصالات (ICT) ، والتقنيات التي تمكّن الأتمتة والروبوتات والتقنيات المتعلقة بمعالجة وتحليل البيانات الرقمية، بما في ذلك البيانات الضخمة، مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والحوسبة المتطورة والكمية وبالتالي، فإن الرقمنة هي ظاهرة واسعة النطاق، استمرت لعقود من الزمن، ولكن تسارعت وتيرتها في السنوات الأخيرة، على أنها زخم ودفع كبير في جانب العرض بفعل وتأثير التكنولوجيا على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي، ومنها السياسة النقدية، والإنتاجية وسوق العمل والتضخم وغيرها.

إن التكنولوجيا الرقمية عملت على إحداث تحول في الصناعة المصرفية، وتغيير طرق تقديم خدمات المدفوعات والادخار والاقتراض والاستثمار ومن يقدمها. وتتنافس شركات التكنولوجيا المالية وشركات التكنولوجيا الكبرى مع المصارف وشركات أخرى عبر مجموعة من الأسواق على طرح منتجاتها الرقمية. في ظل تنامي استخدام العملات الرقمية، أحدث هذا التحول تغييرات جوهرية في مجال التمويل. وقد ساهم التمويل الرقمي في مساعدة الأسر والشركات على مواجهة التحديات التي فرضتها جائحة كورونا، كما أتاح للحكومات أساليب جديدة للوصول إلى أولئك الذين يحتاجون إلى الدعم.

1- مفهوم الاقتصاد الرقمي:

يمكن تعريف الاقتصاد الرقمي Digital Economy بالمعنى الضيق أو الواسع، إذ يشير المفهوم الضيق إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقط، بما في ذلك الاتصالات والإنترنت والخدمات والأجهزة والبرمجيات، وما إلى ذلك، ويشمل التعريف الواسع كلا من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأجزاء من القطاعات التقليدية التي تم دمجها مع التكنولوجيا الرقمية، والذي يُطلق عليه غالباً الاقتصاد الرقمي. ومع اختراق الرقمنة لعدد متزايد من الأنشطة والقطاعات، ستصبح الحدود بين العالمين الرقمي والمادي غير واضحة، ويمكن اعتبار الاقتصاد العالمي بأكمله رقمياً. وهناك العديد من المؤشرات المختلطة التي تتضمن الظروف التمكينية لدفع التحول الرقمي (مثل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشار الهاتف المحمول)، ومؤشرات لبعض الصناعات الرقمية (مثل معاملات التجارة الإلكترونية).

2- الخدمات المصرفية الرقمية:

تستلزم الخدمات المصرفية الرقمية رقمنة Digitization الخدمات المصرفية التقليدية من أجل تقديم الخدمات المالية للعملاء، ويستلزم ذلك رقمنة التسويق، وتأهيل العملاء، وقنوات الخدمة، والعمليات، والمنتجات والميزات مثل المدخرات والودائع، وإدارة القروض، ودفع الفواتير، وكذلك تسهيل خدمات نمط الحياة الرقمية مثل خدمات نقل الركاب، والصحة الإلكترونية، وتكنولوجيا التعليم، والاتصالات، ووسائل الإعلام، وما إلى ذلك. من خلال تنسيق النظام البيئي والشراكات وواجهات برمجة التطبيقات المفتوحة.

3- المصرف الرقمي DIGITAL BANK :

المصرف الرقمي هو نوع من المؤسسات المالية التي تقدم خدماتها المصرفية عبر الإنترنت بدلاً من الفروع التقليدية الفعلية، ويتميز بتوفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل فتح الحسابات، وإصدار البطاقات، وإجراء التحويلات المالية، ودفع الفواتير، والتمويل الشخصي والاستثمار وغيرها، من خلال مواقع الويب أو التطبيقات المحمولة، والمصارف الرقمية تعتمد على التكنولوجيا لتقديم خدمات أكثر كفاءة وسرعة مقارنة بالمصارف التقليدية، غالباً ما تكون هذه المصارف أقل تكلفة من حيث الرسوم والأعباء؛ لأنها لا تتطلب تكاليف تشغيل وصيانة الفروع، بالإضافة إلى ذلك، توفر المصارف الرقمية إمكانية الوصول إلى الحسابات والخدمات المصرفية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، مما يتيح للعملاء إدارة أموالهم في أي وقت، ومن أي مكان.

رابعاً

خصائص المصرف الرقمي

تتمثل أهم الخصائص أو المميزات التي تتسم بها المصارف الرقمية في:

1- **السهولة في الوصول:** إذ يمكن للعملاء الوصول إلى حساباتهم وإجراء المعاملات المصرفية في أي وقت، ومن أي مكان عن طريق الإنترنت.

2- **توفير الوقت والجهد:** عدم الحاجة إلى زيارة فروع المصارف التقليدية يوفر وقتاً وجهداً كبيرين للعملاء.

3- **أمان وحماية:** يوفر المصرف الرقمي إجراءات أمان عالية لضمان سلامة وحماية البيانات المالية الخاصة بالعملاء.

4- **تشكيل ميزانية مالية:** يتيح المصرف الرقمي للعملاء تتبع نفقاتهم وإدارة ميزانيتهم المالية بسهولة من خلال أدوات التقارير والتحليل المتاحة.

5- **توفير خدمات مصرفية متقدمة:** بالإضافة إلى الخدمات الأساسية مثل التحويلات والدفعات، يمكن للمصارف الرقمية أن تقدم خدمات متقدمة مثل الاستثمار والتأمين والقروض.

6- **تجربة مستخدم مبتكرة:** يهتم المصرف الرقمي بتجربة المستخدم، ويوفر واجهات مستخدم مبتكرة وسهلة الاستخدام لتحسين تجربة العملاء.

7- **تكاليف أقل:** غالباً ما تكون الرسوم المصرفية أقل مقارنة بالمصارف التقليدية.

8- **التكنولوجيا المتقدمة:** استخدام أحدث التقنيات مثل التطبيقات المحمولة، التحقق الثنائي، والتوقيعات الرقمية.

خامساً

المتطلبات الأساسية لترخيص المصارف الرقمية

تتباين شروط ومتطلبات تأسيس المصارف الرقمية من بلد لآخر، وهذا يخضع للنظم والتشريعات المالية والنقدية التي تحددها البنوك المركزية أو وزارة الخزانة في بعض البلدان، لذلك من المهم مراجعة اللوائح والقوانين المحلية من أجل التعرف على متطلبات تأسيس المصرف الرقمي في بلد ما، ولكن على العموم تتضمن بعض الشروط الأساسية مثل:

1- الأساس القانوني:

- ترخيص مصرفي: الحصول على ترخيص من الجهات الرقابية المالية في الدولة.
- امتثال للقوانين: الالتزام باللوائح والقوانين المالية والمصرفية.
- حماية البيانات: تنفيذ تدابير أمان قوية لحماية بيانات العملاء.
- مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب: تنفيذ برامج قوية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

2- الأساس التقني:

- بنية تحتية قوية: إنشاء نظام تقني قوي وآمن للعمليات المصرفية.
- أمان البيانات: حماية البيانات من الوصول غير المصرح به.
- أمان الشبكة: ضمان أمان الشبكة من الهجمات الإلكترونية وضمان الأمان السيبراني.
- التكنولوجيا المالية: استخدام أحدث التقنيات المالية لتحسين الخدمات المقدمة.

3- الأساس المالي:

- رأسمال كافٍ: امتلاك رأس مال كافٍ لتغطية المخاطر.
- سجل مالي قوي: إظهار تاريخ مالي قوي وقابل للتطبيق.
- السيولة الكافية: امتلاك سيولة كافية لتلبية احتياجات العملاء.
- التدقيق المستقل: إجراء تدقيق مستقل للميزانية العمومية.

4- الأساس التشغيلي:

- فريق ذو خبرة: توظيف فريق ذو خبرة في مجال الخدمات المالية.
- خطة عمل شاملة: تطوير خطة عمل واضحة للتشغيل.
- بنية تحتية قوية: إنشاء بنية تحتية قوية للتشغيل.
- عمليات متينة: إنشاء عمليات قوية للخدمة والتواصل مع العملاء.

شكل (2) أسس ترخيص المصارف الرقمية

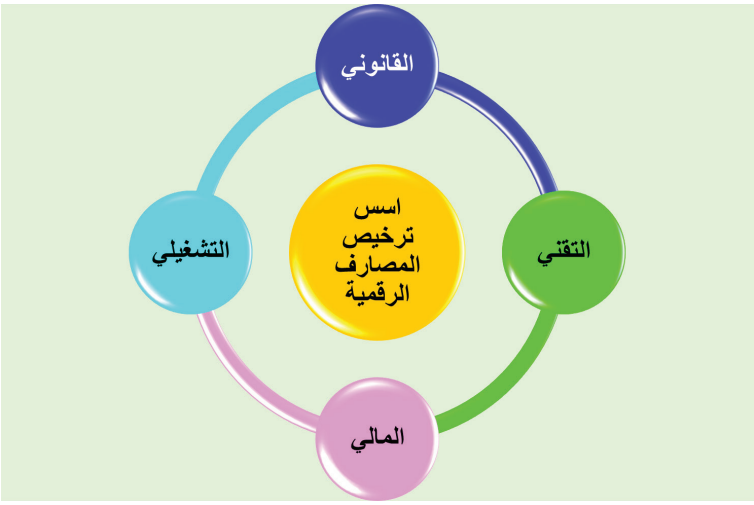

Source: F.Ebert and S. Rwanda, What is Digitalization Opportunities and Challenges in East-Africa, The Friedrich-Ebert-Stiftung (FES), April 2020, https://library.fes.de/pdf- files/burros /Rwanda /16158.

سادساً

مخاطر وتحديات المصارف الرقمية

تعمل المصارف في بيئة تبدو مختلفة جذرياً عما كانت عليه قبل 30 عاماً، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى التأثير الانتقالي للتحول الرقمي، إن الثورة الرقمية، إلى جانب ظهور الذكاء الاصطناعي لديها القدرة على التأثير بشكل أساسي على الوظائف الرئيسية التي تؤديها المصارف في الاقتصاد.

تمثل رقمنة الخدمات المالية بالفعل نقطة محورية في تنمية القطاع المصرفي، ولا يقتصر التحول الرقمي على تغيير أنواع الخدمات المقدمة فحسب، بل إنه يعيد أيضاً تحديد كيفية تقديم هذه الخدمات واستهلاكها، وتعمل الرقمنة على تغيير الطريقة التي يمكن من خلالها تجميع الخدمات المالية معاً، قد لا تكون الخدمات التكميلية الرئيسية في المستقبل هي تلقي الودائع والإقراض، ولكن المؤسسات المالية قد تحصل على ميزة نسبية من حيث المعلومات المتاحة من النشاط التجاري عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وتعمل أيضاً على تقليل تكلفة تقديم الخدمات المالية عبر الحدود، مما يقلل من الحاجة إلى التواجد المادي في الأسواق الأجنبية، وهو ما قد يفيد التكامل في الواقع. ومثل أي مؤسسة مالية ومصرفية تواجه المصارف الرقمية العديد من التحديات والمخاطر ترتبط بمختلف الجوانب ذات العلاقة بالنشاط المصرفي الرقمي (الشكل 3)، ومن بين هذه التحديات:

1. الأمن:

التهديدات الإلكترونية: تُعد التهديدات الإلكترونية، مثل اختراق البيانات والاحتيال الإلكتروني، تحدياً كبيراً للمصارف الرقمية.
حماية المعلومات الشخصية: يجب على المصارف الرقمية ضمان حماية المعلومات الشخصية للعملاء من الاختراقات والتسريبات.

2. انعدام الثقة:

عدم الثقة بالمصارف الرقمية: لا يزال بعض الناس غير متأكدين من أمان المعاملات الرقمية، ويخشون فقدان أموالهم.
نقص الشفافية: يُمكن أن يجعل نقص الشفافية في العمليات الرقمية الناس غير متيقنة، خاصة فيما يتعلق بالرسوم والعمولات.

3. القوانين واللوائح:

قوانين متغيرة: يواجه قطاع الخدمات المالية تغيرات مستمرة في القوانين واللوائح، مما قد يُصعب على المصارف الرقمية الامتثال.
اختلاف القوانين بين الدول: يجعل اختلاف قوانين الدول من الصعب على المصارف الرقمية العمل في أكثر من دولة.

4. التكلفة:

تكلفة البنية التحتية: تُعد تكلفة تطوير وبناء البنية التحتية الرقمية كبيرة.
تكلفة الأمن: يجب على المصارف الرقمية إنفاق أموال كبيرة على نظم الأمن لضمان حماية البيانات من الاختراقات.

5. المنافسة:

المنافسة الشديدة: تُعد المنافسة في قطاع المصارف الرقمية شديدة، مع ظهور مزيد من الداخلين الجدد إلى السوق المصرفي.
- التطور السريع: يتطلب التطور السريع في التكنولوجيا من المصارف الرقمية بذل جهود كبيرة للحفاظ على القدرة التنافسية.

6. الوصول إلى العملاء:

نقص التوعية: لا يزال بعض الناس غير مدركين للفوائد المتاحة مع المصارف الرقمية.
- نقص وصول الإنترنت: يُعد نقص وصول الإنترنت في بعض المناطق تحدياً لإيصال خدمات المصارف الرقمية للجميع.

7. قبول المدفوعات:

- نقص قبول المدفوعات الرقمية: لا يزال بعض التجار لا يقبلون المدفوعات عن طريق الهاتف أو الإنترنت.

8. التكامل مع النظم القديمة:

- نظام قديم: يُمكن أن يكون التكامل مع النظم القديمة للمصارف تحدياً صعباً.

9. الابتكار:

- الابتكار المستمر: يجب على المصارف الرقمية أن تبقى على اطلاع بالابتكارات التكنولوجية للحفاظ على المنافسة.

10. نقص الموارد البشرية:

- نقص الموارد البشرية: تُعد الموارد البشرية ذات الخبرة في التكنولوجيا الرقمية نادرة.

11. استخدام التكنولوجيا:

- المخاوف من الاستخدام الذكي للبيانات: يُمكن أن تُقلق البعض من تستخدم بياناتهم الشخصية بطرق غير مرغوب فيها.

12. البنية التحتية:

- نقص الجودة في البنية التحتية الرقمية: يُمكن أن يؤثر نقص الجودة في البنية التحتية الرقمية على أداء خدمات المصارف الرقمية.

شكل (3) تحديات المصارف الرقمية

Source: A. Abmuth , Risks and Challenges in Digitisation , Computation World 2019 – Venice, Italy , Technical University of Applied Sciences OTH Amberg-Weiden.

سابعاً

التهديد السيبراني في المصارف الرقمية

إن تبني نمط الصيرفة الرقمية كما تم ذكره قد يواجه تحديات وتهديدات كبيرة يمكن أن تؤدي إلى تعريض سلامة البيانات والخصوصية والاستمرارية التشغيلية الشاملة للمصارف إلى الخطر، لذلك تعمل البنوك المركزية إلى مواجهة هذه التهديدات والمخاطر، على سبيل المثال يقوم البنك المركزي الأوروبي ECB باختبار إجهاد المرونة السيبرانية Cyber resilience stress على 109 مصارف في عام 2024 خاضعة للإشراف المباشر لـ ECB لتقييم وسائل استجابة المصارف للهجوم السيبراني والتعافي منه، إذ

افترض السيناريو أن المصارف تعرضت لهجوم إلكتروني ناجح أدى إلى تعطيل عملياتها اليومية، ويقوم المشرفون بمناقشة النتائج مع كل مصرف خلال عملية المراجعة الإشرافية المنتظمة، والإجهاد في هذا السياق هو الضغط الذي قد يتعرض له النظام أو المؤسسة نتيجة للتعامل مع هذه التهديدات، بينما المرونة تشير إلى قدرة النظام على التحمل والتكيف مع هذه الضغوط. وتشمل المكونات الأساسية للمرونة السيبرانية:

1. الوقاية Prevention: اتخاذ التدابير اللازمة لتقليل احتمالية وقوع الهجمات السيبرانية، مثل تحديث البرمجيات بانتظام وتطبيق السياسات الأمنية.
2. الكشف Detection: القدرة على اكتشاف التهديدات والهجمات في وقت مبكر باستخدام أدوات الرصد والتحليل.
3. الاستجابة Response: وجود خطة للاستجابة السريعة والتعامل مع الهجمات عند وقوعها لتقليل الأضرار.
4. التعافي Recovery: القدرة على استعادة الأنظمة والخدمات إلى حالتها الطبيعية بأسلوب فعال، وتعزيز الدفاعات لمنع حدوث مشاكل مستقبلية.

شكل (4) المكونات الأساسية للمرونة السيبرانية

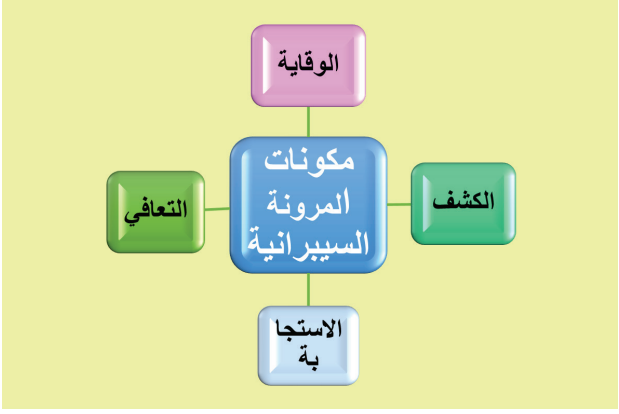

المصدر: الشكل من إعداد الباحث

وقد تم تصميم الإطار الاحترازي لتنظيم المصارف بحيث يكون محايداً من الناحية التكنولوجية، مع الاعتراف بأن الهيئات التنظيمية والمشرفين لا يتمتعون بمعارف متفوقة على المشاركين في السوق فيما يتعلق بالحلول التكنولوجية الأكثر فعالية، ويتعين الانتباه إلى تأثير الرقمنة على النظام المالي والاستجابة للقوى التي قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار.

ومن المؤكد أن التحول الرقمي يعزز الحاجة إلى تنسيق السياسات والإشراف، سواء عبر البلدان أو القطاعات، ولم تتوقف المخاطر المصرفية عند الحدود أبداً، ولكن رقمنة الخدمات المالية تؤثر بالتأكيد على سرعة وطبيعة انتقال الصدمات، وبالتالي فإن مجلس الاستقرار المالي، الذي أعيد تنشيطه منذ الأزمة المالية العالمية، يلعب دوراً حاسماً في تنسيق الجهود الدولية لرصد ومعالجة مخاطر الاستقرار المالي التي يفرضها التحول الرقمي. وعلى نحو مماثل، لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دوراً فعالاً في وضع معايير عالمية للتنظيم التحوطي للمصارف، وتكييف هذه المعايير لمراعاة رقمنة الخدمات المالية، وقد أنشأ كل من مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة المصرفية أطراً لتقييم السياسات التنظيمية، والتي تعتبر بالغة الأهمية بالنسبة للمساءلة والشفافية للمشرفين والهيئات التنظيمية، وفي أوروبا، أدت الجهود الرامية إلى تحسين التنسيق إلى إحراز تقدم كبير نحو إنشاء اتحاد مصرفي، فضلاً عن الدعوة إلى إنشاء اتحاد لأسواق رأس المال، ويشكل كل من الاتحاد المصرفي واتحاد أسواق رأس المال خطوات أساسية في إنشاء نظام مالي أكثر تكاملاً ومرونة.

وأخيراً، يتمثل التحدي الناشئ في المشهد المالي الرقمي في عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين المجالات التي تتعلق بالجوانب السياسية، وكثيراً ما تتخطى الخدمات المالية الرقمية الحدود التقليدية، وتجمع بين عناصر الخدمات المصرفية والاستثمارية والتأمينية، وما إلى ذلك، وبالتالي فإن السياسات؛ التي تهدف إلى تعزيز الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية يمكن أن يكون لها آثار كبيرة على العديد من مجالات السياسات؛ ومن ثم فإن الجهات التحوطية لا تحتاج إلى التنسيق فيما بينها فحسب، بل وأيضاً مع سلطات المنافسة لفهم قوى السوق الديناميكية المؤثرة، ويشكل هذا التنسيق أهمية بالغة لضمان أن التوجه نحو التحول الرقمي وما ينتج عنه من تركيز السوق.

إن غياب التعاون متعدد الأطراف، من الممكن أن يؤدي بالاقتصاد الرقمي العالمي إلى الانشقاق الذي سيدفع ثمنه الجميع، فالتقنيات الرقمية في مجال التمويل لا تهم البنوك المركزية والجهات التنظيمية فحسب، بل تهم أيضاً أولئك المسؤولين عن حماية المنافسة والبيانات، ويجب أن تعمل البنوك المركزية باعتبارها الرقيب الرئيسي والمنظم والمشرف والمحفز للتغيرات في أنظمة الدفع، وأيضاً الهيئات التنظيمية مع هيئات المنافسة والهيئات المعنية بخصوصية البيانات، وإلى جانب ذلك، من الممكن أن تؤثر السياسات في بلد ما على المستخدمين في بلدان أخرى، ويمكن للسلطات العمل على تسخير منافع التكنولوجيا الرقمية والتأكد من أنها تشمل الجميع عن طريق تنسيق سياساتها داخل الحدود وخارجها خاصة في ظل تزايد التهديدات السيبرانية Cyber threats للنظام المالي العالمي.

في شباط/فبراير 2016، استهدف القراصنة بنك بنغلادش المركزي، واستغلوا مواطن ضعف في نظام SWIFT" « وهو نظام رسائل الدفع الإلكترونية الرئيسي للنظام المالي العالمي» في محاولة لسرقة مليار دولار، ورغم حظر معظم المعاملات، فقد اختفى مبلغ قدره 101 مليون دولار. وكانت عملية السطو بمثابة جرس إنذار لعالم التمويل بأن المخاطر السيبرانية النظامية في النظام المالي قد تم التقليل من شأنها إلى حد كبير، ولكنها يمكن أن تؤدي إلى أزمة مالية خطيرة. مما يؤدي إلى تداعيات أوسع على الاستقرار المالي، وقد تكون التكاليف الاقتصادية المحتملة لهذه الأحداث هائلة، كما قد يكون الضرر كبيراً على اطمئنان الجمهور وثقته.

ثامناً

البيئة الرقمية في العراق

بالرغم من الحداثة النسبية لنظم الدفع الإلكتروني في العراق، إلا أن وجود هيكل نظام المدفوعات في العراق بإشراف البنك المركزي العراقي والقوانين والتعليمات التي تنظم عملية الدفع الإلكتروني ستكون الأساس في دعم وتعزيز عمل المصارف الرقمية في العراق.

1- مكونات نظام المدفوعات العراقي:

يتكون نظام المدفوعات العراقي من الأنظمة التالية: -

- نظام التسوية الإجمالية الآنية (Real Time Grosse Settlement System RTGS).

بدأ العمل بهذا النظام في عام 2006، وهذا النظام يربط البنك المركزي العراقي مع الفروع الرئيسية للبنوك ووزارة المالية لتبادل أوامر الدفع ذات القيمة العالية داخل العراق. وفعاليات هذا النظام توفر الاستعاضة عن التنفيذ اليدوي للعمليات، وأنهى بذلك المخاطر الناشئة عن إجراء التسوية الشاملة لقيم المدفوعات بين المصارف، والبنك المركزي العراقي هو المالك للنظام، ويأخذ على عاتقه تنصيب برامجه في مواقع المشاركين، فضلاً عن عقد دورات تدريبية لمستخدمي المصارف. أما الدور الإداري، فيقوم البنك المركزي العراقي بمهام مختلفة من أهمها مراقبة حسابات المصارف.

- نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية (Check Automated Clearing House System(C-ACH.

هو نظام يمكن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل أوامر الدفع فيما بينهم بطريقة آلية، وتتم المعالجة وإرسال صافي التسوية النهائية إلى نظام التسوية الإجمالية الآنية، وكذلك يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الإلكترونية المرمزة بالحبر الممغنط، ويتم الاحتفاظ بنسخة الصك الأصلية في الفرع المودع فيه وإرسال صورة الصك وبياناته من خلال نظام الفرع إلى نظام المشارك في الإدارة العامة.

- نظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف الواحد Inter Bank Clearing (System) IBCS

نظام لتبادل المقاصة الداخلية للمصارف الحكومية، والتي لا تمتلك نظاماً مصرفياً شاملاً حيث يمكن الإدارة العامة للمصرف في مراقبة التحويلات بدقة وكفاءة وشفافية، ويوفر قاعدة بيانات لجميع التحويلات التي تتم من خلال هذا النظام، حيث يمكن هذا النظام فروع المصارف المشاركة من إرسال واستلام ملفات أوامر الدفع والصكوك المرمزة بالحبر الممغنط فيما بينهم من خلال النظام بطريقة آلية.

- نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية Central Securities Depository (System). CSD

هذا النظام يدير الأوراق المالية، الحكومية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية، ومن خلال هذا النظام يقوم البنك المركزي بالسيطرة على السيولة من موقعه، ويقوم النظام بإدارة عملية المزاد العلني للأوراق المالية الحكومية الصادرة - السوق الأولية، وأيضاً يقوم بالحفاظ على السجل الابتدائي (السجل الرئيسي) بما في ذلك تجهيز مدفوعات الفوائد وسداد الدين، ويقوم النظام بتسوية المعاملات التي تشمل الأوراق المالية الحكومية المبرمة في السوق بين البنوك المشاركة - السوق الثانوية. يرتبط نظام تسجيل الأوراق المالية الحكومية مع نظام التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي لإتمام عمليات التسوية المالية على حسابات المشاركين في نظام التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي، ويتم من خلاله حجز الأموال في حسابات المصارف المشاركة في النظام وتنفيذ عملية نقل الأموال إلى الجهة المصدرة وإرسال تفاصيل تعليمات الدفع من أو إلى المشاركين، وكذلك مدفوعات الفوائد والأموال المستردة عند إطفاء الإصدارات، أما ربط نظام تسجيل الأوراق المالية الحكومية مع نظام المقاصة الآلية، فإن الغرض منه هو لتقديم معلومات عن مواقف الرهونات في بداية كل جلسة مقاصة وتفاصيل عن تنفيذ الرهون التي تتم من خلال عملية تسوية ناتجة عن جلسة مقاصة.

- البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة في العراقIraqi Payment System (Infrastructure) IRPSI.

ضمن إطار السعي لتحديث وتطوير الخدمات المالية والمصرفية في العراق وبما يواكب التطورات الدولية في هذا الميدان سعى البنك المركزي العراقي على إنشاء البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة بما في ذلك إنشاء الموزع الوطني للبيع بالتجزئة والدفع بواسطة الهواتف النقالة لتحويل الأموال إلكترونياً إلى نقاط البيع وأجهزة الصراف آلي، حيث يوفر النظام الفرصة للمصارف العراقية ومشغلي شبكات الهواتف النقالة والوصول إلى الأكثر حداثة وتطوراً للمدفوعات النقدية.

2- القوانين والتشريعات:

تجدر الإشارة إلى وجود عدد من التشريعات التي تدعم وتعزز النشاط المصرفي الرقمي في العراق ، مثل قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012، والذي جاء تشريع هـذا القانون انسجاماً مع التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنشطة الإنترنت وتوفير الأسس والأطر القانونية للمعاملات الإلكترونية من خلال وسائل الاتصالات الحديثة وتشجيع صناعة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات وتنميتها وتنظيم خدمات التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية ومواكبة التطورات القانونية في الجوانب الإلكترونية وتطويع النظام القانوني التقليدي بما ينسجم مع نظم تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة.

وأيضاً قرار مجلس الوزراء المرقم 186 لسنة 2014 بإصدار النظام رقم 3 لسنة 2014 (نظام خدمات الدفع الإلكتروني للمال) استناداً إلى الدستور، وإلى أحكام المادة 80 البند ثالثاً منه، والمادة 27 من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012، فقد نصت المادة (2) منه، بأن هذا القانون يهدف إلى أولاً توفير الإطار القانوني لاستعمال الوسائل الالكترونية في اجرائات المعاملات الالكترونية ثانياً. منح الحجية القانونية للمعاملات الالكترونية والتوقيع الالكتروني وتنظيم احكامها ثالثاً. تعزيز الثقة في صحة المعاملات الالكترونية وسلامتها.

فضلاً على القوانين والتعليمات واللوائح الصادرة ذات العلاقة بالنشاط المالي والمصرفي، مثل قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004، وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004، وقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006، وقانون مكافحة غسل الأموال رقم 93 لسنة 2004، وقانون سوق العراق للأوراق المالية رقم 74 لسنة 2004، وقانون الشركات رقم 21 المعدل لسنة 1997، وقانون التجارة رقم 30 لسنة 1984، وقانون المصارف الإسلامية المرقم 43 لسنة 2015، وغيرها من القوانين التي لها علاقة بالعمل المالي والمصرفي، وذات مساس بشكل أو آخر بنشاط المصارف الرقمية.

3- تراخيص المصارف الرقمية في العراق:

في ظل الانتشار الواسع والسريع للخدمات المصرفية الرقمية على مستوى العالم أجمع، ونظراً للحاجة إلى التنويع في تقديم الخدمات المصرفية في ظل التقدم التقني السريع الذي يسهم في تعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل وصول الزبائن إلى الخدمات المصرفية واستناداً إلى أحكام (المادة 16/ و) من قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 المعدل و(المادة 27 / ك) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004، أصدر البنك المركزي العراقي في آذار/مارس عام 2024 أعمام لكافة المصارف المجازة في العراق الضوابط الخاصة بمنح الترخيص لممارسة النشاط المصرفي الرقمي والرقابة عليه من قبل البنك المركزي العراقي.

4- مفهوم المصرف الرقمي:

واستناداً إلى الضوابط الخاصة بمنح الترخيص لممارسة النشاط المصرفي الرقمي في العراق، فإن مفهوم المصارف الرقمية، هي تلك (المصارف التي تقوم بتقديم خدماتها عن طريق القنوات أو المنصات الرقمية في استخدام التقنيات الحديثة كشبكة الإنترنت وتطبيقات الهاتف المحمول، وتخضع بشكل كامل لرقابة وإشراف البنك المركزي العراقي).

ويشمل نطاق الخدمات للمصارف الرقمية بجواز ممارسة كافة الأنشطة المسموح ممارستها من قبل المصارف الاعتيادية والخاضعة لقوانين جمهورية العراق وقانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وتعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف المرقمة 4 لسنة 2010، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015، وقانون المصارف الإسلامية المرقم 43 لسنة 2015 وكافة الضوابط والتعليمات الصادرة تنفيذاً لها مع الأخذ بنظر الاعتبار ما يلي:

- حظر تأسيس فروع للمصرف الرقمي والاكتفاء بإنشاء إدارة عامة بالنسبة للمصرف الرقمي المحلي ومقر رئيسي بالنسبة للمصرف الرقمي الأجنبي.
- إمكانية استخدام الوكلاء المصرفيين بعد الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي.
- تسري المؤشرات والنسب المحددة إلى المصارف الاعتيادية وبضمنها المؤشرات المتعلقة بنسب كفاية رأس المال والسيولة وباقي النسب والمؤشرات الأخرى وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي.
- يخضع المصرف الرقمي لكافة القوانين والأنظمة والضوابط والتعليمات الصادرة من قبل هذا البنك والجهات ذات العلاقة أسوة بباقي المصارف الاعتيادية العاملة في العراق بما فيها قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات الصادرة بموجبه.
- يتوجب على المصرف الرقمي تسديد كافة الأجور والرسوم التي يتم استيفاؤها من قبل البنك المركزي العراقي من المصارف التقليدية بمختلف أشكالها.

5- التراخيص Licenses:

استناداً إلى ما ورد في المادة الثانية من تعليمات رقم (4) الخاصة بتسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004، يتولى البنك المركزي العراقي الترخيص لأي مصرف محلي أو شركة مالية غير المصرفية، وأن تأخذ شكل شركات مساهمة وفقاً للشروط التي يحددها البنك المركزي، ويحظر المباشرة بتقديم أي خدمات وأعمال مصرفية قبل الحصول على ترخيص بذلك من البنك المركزي، ومن بين هذه الضوابط والتعليمات:

- يقدم طلب الترخيص من صاحب الشأن، أو من يمثله قانونياً إلى البنك المركزي العراقي بإنشاء مصرف رقمي على النموذج المخصص لذلك وبالشروط التي يحددها البنك المركزي العراقي مقترناً بالمستندات والوثائق المؤيدة له.
- يحق للبنك المركزي العراقي بعد فحص طلب الترخيص ومرفقاته أن يطلب إجراء ما يراه من التعديلات على الطلب واستيفاء ما يراه مناسباً.
- في حال استيفاء مقدم الطلب كافة الشروط المطلوبة بموجب هذه الضوابط يصدر مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بناء على رأي الدائرة المختصة قراره بمنح الترخيص خلال المدة التي يراها مناسبة.
- يصدر البنك المركزي العراقي تراخيص للمصارف الرقمية في العراق على أن لا تزيد نسبتها عن 10% من إجمالي المصارف المرخصة داخل العراق.

- في حال لم يكن مقدم الطلب مستوفياً للشروط يصدر البنك المركزي العراقي قراره برفض طلب الترخيص، ويتم إعلام طالب الترخيص بالقرار الصادر برفض الطلب والأسباب الموجبة لذلك.
- فيما يخص فروع المصارف الرقمية الأجنبية فلا يجوز الترخيص لها بالعمل داخل العراق ما لم تكن مرخصة من جهات الاختصاص في دولة الشركة الأم، ويتم الترخيص للمصرف الرقمي بفتح فروع له في داخل العراق وفقاً للشروط والضوابط التي تسري على باقي المصارف المحلية، وتخضع لقوانين وتعليمات وضوابط البنك المركزي العراقي.
- لا يجوز لأي جهة قبل الحصول على ترخيص في ذلك من البنك المركزي العراقي استخدام كلمة أو شعار مصرف رقمي في جميع الوثائق والمستندات أو المراسلات أو الإعلانات أو أية وسيلة أخرى كما لا يجوز ممارسة الأعمال والأنشطة المنصوص عليها في هذه التعليمات قبل الحصول على ترخيص من البنك المركزي العراقي.
- لا يجوز لأي مصرف رقمي خاضع لرقابة وإشراف البنك المركزي العراقي أن يفتح فرعاً أو مكتباً أو مقراً أو أن يغلق أي فرع أو مكتب أو مقر، أو يغير شكله القانوني أو موقعه أو مواقع فرعه الرئيسي أو فروعه من مكاتبه داخل العراق إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي كما لا يجوز لأي مصرف رقمي يخضع لرقابة وإشراف البنك المركزي العراقي أو لأي شركة تابعة له أن يفتح فرعاً أو مكتب الخارج العراق أو إغلاقه، إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي.
- على المصرف الرقمي البدء لمزاولة الخدمات والأعمال والأنشطة المرخص بها خلال ستة أشهر من تاريخ الترخيص، ويحق للبنك، المركزي تمديد هذه المدة بناء على طلبات مقنعة تقدم للبنك، وفي حال مضي كامل هذه المدة مع التمديدات دون البدء في مزاولة الخدمات أو الأعمال أو الأنشطة المرخص بها يعتبر الترخيص لاغياً.
- تحقق متطلبات رأس المال وسقوف التسهيلات الائتمانية والسحوبات النقدية وجنسيات المؤسسين والمساهمين وعقود تأسيس الشركة وجميع المتطلبات الأخرى التي يتطلبها عمل المصرف الرقمي التي يحددها البنك المركزي العراقي، وخاصة التي تتعلق بالبنية التحتية والتكنلوجية والتنظيمية والحوكمة والجدوى الاقتصادية والمؤشرات المالية والشركات المجهزة للأنظمة التي تدير عملية الصيرفة الإلكترونية وسياسات إدارة المخاطر والامتثال وأمن المعلومات، وتوفير الأنظمة المتخصصة بالبحث والتحري على قوائم العقوبات الدولية والمحلية فضلاً عن أنظمة متخصصة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من المتطلبات المرتبطة بنشاط وعمل المصارف الرقمية.

- في حال تبين للبنك المركزي العراقي مخالفة المصرف الرقمي بعد ترخيصه لأحكام قانون البنك المركزي العراقي أو القرارات الصادرة، أو أن سيولته أو ملاءته المالية تعرضت للخطر بما يضر بحقوق المودعين أو الدائنين أو المساهمين، فيجوز للبنك المركزي أن يتخذ كل أو بعض الإجراءات التي من ضمنها منع المصرف الرقمي للقيام بعمليات معينة أو وضع قيود عليه، وإصدار توجيهات إلى المصرف بما يجب اتخاذه من إجراءات تصحيحية.
- يكون الحد الأدنى لرأس المال 100 مليار دينار تستكمل على مدى 5 سنوات وبدفعات سنوية متساوية 20 مليار دينار سنوياً، يحجز منه 15% لأغراض تحوطية لضمان عدم إساءة استخدام الترخيص.
- تكون حدود سقوف التسهيلات الائتمانية بمبلغ لا يتجاوز 50 مليون دينار للزبون الواحد، ويشمل هذا السقف التمويلات الممنوحة من قبل المصارف التقليدية في حال عدم اعتمادها لنوافذ رقمية.
- من بين المتطلبات الأخرى لترخيص المصارف الرقمية يجب أن لا يقل عدد المساهمين في المصرف عن 20 شخصاً يوافق عليهم البنك المركزي العراقي، ويجب أن تكون هناك مساهمة من قبل مصرف اعتيادي بما لا يقل عن 30% من قيمة أسهم المصرف الرقمي بعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي، والحصول على موافقة سوق العراق للأوراق المالية في حال ممارسة أعمال الوساطة المالية في سوق العراق للأوراق المالية.
- يقدم المصرف الرقمي ملخص للإجراءات المقترحة لتسوية المدفوعات وعمليات المقاصة عليها. إضافة إلى الإجراءات الرقابية وهوية الأشخاص المناط بهم لضمان تطبيق هذه الإجراءات مع إيضاح الأنظمة التي ستستخدم في عمليات التسوية والمقاصة للمعاملات مع أي طرف ثالث مثل نظام المقاصة الإلكتروني نظام التسوية الإجمالي الآني أنظمة السندات أنظمة الدفع بالتجزئة المدفوعات السريعة وغيرها من الأنظمة.
- يقدم دليل الحوكمة المؤسسية المعد من قبل المصرف بموجب التعليمات والضوابط الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي في هذا الخصوص، ويشمل تقديم سياسات أمن المعلومات وإدارة المخاطر والامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الاحتيال والفساد والرشوة وأية سياسة أخرى تغطي الأنشطة والخدمات المزمع إطلاقها.
- على أي مصرف رقمي أجنبي يرغب في ممارسة أعمال الصيرفة الرقمية وفتح فروع

له في العراق أن يتقدم إلى الدائرة المختصة (دائرة الرقابة على المصارف) في البنك المركزي العراقي لطلب ترخيص مشتملاً على المعلومات التي تتضمن، اسم المصرف الرقمي ودولة واسم جهة الترخيص والإشراف في الخارج وموافقة جهة الترخيص على فتح فرع داخل العراق والشكل القانوني للملكية للمصرف الأم ورأس مال المصرف الأم وتاريخ بدء النشاط بالمصرف الأم في البلد الأصلي ودرجة تصنيف المصرف من إحدى وكالات التصنيف الدولي المعترف بها.

- يرفق بنموذج طلب الترخيص المستندات التي تتضمن كشفاً تفصيلياً بأسماء ومقرات وفروع المصرف باللغتين العربية والإنجليزية في العالم والشرق الأوسط والبيانات المالية المجمعة والمدققة لآخر أربع سنوات ونسخة من وثائق المصرف وترخيص الجهة الرقابية في البلد الأصلي وخلاصة موجزة عن خبرة وسمعة المصرف في العالم ودراسة الجدوى الاقتصادية لفتح فرع داخل العراق متضمنة خطط الأعمال والاستراتيجيات والموازنات التقديرية والمؤشرات المالية لأربع سنوات تشمل الجانب التقني والخدمات التي يتم إطلاقها والشركات المجهزة للأنظمة التي ستدير عمليات الصيرفة الإلكترونية مع التجارب السابقة لهذه المصارف، وتعهد من مجلس إدارة المصرف الأم حسب النموذج المقر والهيكل التنظيمي المقترح للمصرف وعدد العاملين المتوقع عملهم فيه.
- يحق للبنك المركزي العراقي إلغاء الترخيص أو إيقافه لمدة محددة في حالات عدة منها:

❖ إذا كانت عملية الحصول على الترخيص بناءً على معلومات أو مستندات غير صحيحة ومزورة أو مخالفة المصرف الرقمي شرطاً من شروط الترخيص.

❖ إذا أخل بأي من أحكام هذه الضوابط والتعليمات النافذة ذات الصلة.

❖ إذا توقف عن مزاولة الخدمات أو الأعمال أو الأنشطة المرخص له بمزاولتها.

❖ تهديد مصالح المودعين أو العملاء أو المساهمين أو تعريضها للخطر وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات أو متطلبات الملاء المالية وفقاً لأحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة تنفيذ له.

❖ إذا نقص رأس المال المدفوع عن الحد الأدنى المطلوب.

❖ إذا امتنع المصرف عن تقديم بياناته المالية وتقاريره ومستنداته للمراجعة والفحص أو التدقيق الذي يقوم به مدققو البنك المركزي العراقي أو مراقبة الحسابات أو رفض تزويدهم بالكشوفات والبيانات الواجب تقديمها.

❖ إذا تم إنهاء عمل فرع المصرف الرقمي الأجنبي وإلغاء ترخيص المصرف المرخص له ببلد الشركة الأم.

- ولا يجوز ممارسة أي أعمال من تاريخ صدور إلغاء قرار الترخيص، وعلى البنك المركزي التأكد من أن المصرف الرقمي الذي يرغب في التوقف عن العمل قد أوفى بجميع التزاماته تجاه المودعين والدائنين وأصحاب المصالح كافة، ويتم هذا التأكد وفقاً للممارسات التي حددها البنك المركزي العراقي في هذا الشأن.
- يتم تصفية كل مصرف يصدر قراراً بإلغاء ترخيصه، وينظم القرار طريقة التصفية.

تاسعاً

تراخيص المصارف الرقمية في الإمارات

سلطة تنظيم الخدمات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة أصدرت دليل ترخيص المصارف الرقمية، والذي جاء في حيثياته أنه بالنظر لتطورات ومستجدات حلول التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي، وفي سياق القوانين والأنظمة الحالية المتعلقة بعمل المصارف، تقوم سلطة تنظيم الخدمات المالية بالتشجيع على تأسيس المصارف الرقمية، كون سوق أبوظبي العالمي يوفر سلطة قضائية منظمة وبيئة مواتية وداعمة لنجاح نموذج المصارف الرقمية. وترى سلطة تنظيم الخدمات المالية أن المصارف الرقمية في سوق أبوظبي العالمي ستقدم حلولاً مبتكرة للعملاء، وستضيف قيمة كبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الشركات والتجارة، وستسهم بشكل أكبر في تطوير النظام البيئي المالي الشامل، وتشجيع الإدماج، وتعزيز الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي وخارجه.

1- عملية تقديم طلبات الترخيص:

يقوم فريق عمل سلطة تنظيم الخدمات المالية في أبو ظبي بالتواصل مع الأطراف والجهات المهتمة بترخيص المصارف الرقمية في سوق أبوظبي العالمي، عن طريق مراسلة سلطة تنظيم الخدمات المالية، وتتمثل الخطوات المعتادة لعملية تقديم طلبات الترخيص في عقد اجتماع أولي لاستكشاف وبحث مقترح الترخيص، يليه تقديم مسودة خطة عمل تنظيمية مكتملة قبل تقديم الطلب الكامل، والذي ستقوم سلطة تنظيم الخدمات المالية بالرد عليه خلال فترة أسبوعين تقريباً. وبمجرد تقديم الطلب

المكتمل للترخيص، ستسعى سلطة تنظيم الخدمات المالية واعتماداً على محتوى خطة العمل واكتمال الطلب المقدم، بإبداء قرارها بشأن إصدار الموافقة المبدئية في غضون 10 إلى 12 أسبوعاً، حيث ستمنح الموافقة المبدئية لمقدم الطلب اليقين بالحصول على الترخيص النهائي، كما ستمكنه من البدء بتأمين مقر العمل، وتعيين الموظفين، وبناء النظم والبنية التحتية اللازمة لبدء تشغيل المصرف الرقمي.

2- المصرف الرقمي:

وفقاً لسلطة تنظيم الخدمات المالية في الإمارات، فإن المصرف الرقمي هو بنك يقبل الودائع، ويمارس أنشطة الخدمات المالية الأخرى ذات الصلة، وذلك من خلال الوسائل الإلكترونية أو الرقمية بشكل أساسي عوضاً عن التفاعل الفعلي مع العملاء، وترى سلطة تنظيم الخدمات المالية بأن المصارف الرقمية هي عرضة لمخاطر محددة مثل تكنولوجيا المعلومات، والأمن السيبراني، والمخاطر التشغيلية المتزايدة، بالإضافة للمخاطر المعتادة التي تواجه المؤسسات المالية التقليدية التي تقبل الودائع بموجب ترخيص «الفئة الأولى» الممنوح من سلطة تنظيم الخدمات المالية، مثل مخاطر الائتمان، والسوق، ومعدل الفائدة، ومخاطر السيولة. ولذلك يجب أن يثبت كل طلب لترخيص بنك رقمي قدرته على الامتثال مع معايير الترخيص والالتزامات التنظيمية المماثلة لمتطلبات ترخيص البنوك التقليدية في سوق أبوظبي العالمي.

3- متطلبات التأسيس:

ويعد تأسيس وتشغيل بنك رقمي عملية معقدة وذات متطلبات تنظيمية متعددة، ولذلك فإن هذا الإرشادات اللاحقة تتضمن ملخصاً لمتطلبات ترخيص المصارف الرقمية في سوق أبوظبي العالمي، تسعى لتوضيح وتحديد المتطلبات التنظيمية الشاملة، وتسليط الضوء على الاعتبارات الإضافية المحددة فيما يتعلق بترخيص المصارف الرقمية.

- **الاشتراطات الأولية:**
  - توفير موارد كافية ومناسبة، بما في ذلك الموارد المالية.
  - الجدارة والانضباط.

- إمكانية الإشراف على المؤسسة بشكل فعال.
- ترتيبات الامتثال وإدارة المخاطر.

▪ **خطة العمل**

- يجب أن تكون موثوقة وشاملة.
- تستعرض بشكل واضح الأساس المنطقي للطلب.
- تقدم نموذج عمل مستدام وقابل للتطبيق.
- تغطي كافة جوانب الأنشطة المقترحة.

▪ **الهيكل القانوني:**

- فرع أو شركة في سوق أبوظبي العالمي، ووجود مقر في السوق.
- بنك أم ملكية، وحوكمة، وإدارة عليا.

▪ **وحدات التحكم:**

- المؤسسات أو الأشخاص الطبيعيون الذين يمتلكون نسبة تزيد عن 10% من التحكم.
- التوظيف:
- الوظائف المتحكمة:
- المدراء المرخصون: ستأخذ سلطة تنظيم الخدمات المالية نظرة شاملة على التكوين العام لمجلس الإدارة. مسؤول تنفيذي أول مقيم في دولة الإمارات.

▪ **وظائف معترفة:**

- موظف امتثال مقيم في دولة الإمارات.
- موظف تبليغ عن عمليات غسل الأموال.
- موظف تمويل.
- معالجة وظائف الإدارة العليا مثل رئيس الأعمال، والرئيس التنفيذي للمخاطر، والرئيس التنفيذي للتكنولوجيا.

▪ **الإدارة والأنظمة والضوابط:**

- يجب أن يقسم الهيكل التشغيلي المسؤوليات الكبيرة بين مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- مزيج مناسب من الأفراد ذوي المعرفة والمهارات والخبرة والقدرات ذات الصلة.
- أدوار محددة بوضوح.

- **الاستعانة بمصادر خارجية:**
- لا يمكن الاستعانة بمصادر خارجية للمسؤولية.
- توزيع الأدوار محدد بوضوح.
- خبرة وقدرة مقدم الخدمة الخارجي.
- **إدارة المخاطر:**
- الوعي بالأدلة للمخاطر ذات الصلة.
- القيام بتنفيذ العمليات، والضوابط، وأنظمة الرقابة المناسبة لتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، وإدارتها.
- قد يتم تعزيز بعض المخاطر، مثل تكنولوجيا المعلومات والمخاطر التشغيلية.
- بعض المخاطر، مثل المخاطر التشغيلية، سيتم تضخيمها.
- **مخاطر تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني:**
- يجب أن تكون الأنظمة قوية، ويتم اختبارها قبل إطلاقها.
- السياسات والإجراءات المتعلقة بالأمن السيبراني.
- المراجعة والاختبار المستقل.
- **الجريمة المالية:**
- تعد الجرائم المالية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال من المخاطر الرئيسية التي تتطلب سياسات وإجراءات شاملة.
- **رأس المال:**
- لا توجد متطلبات على الفروع، فقط السيولة.
- المتطلبات الأعلى للشركات المؤسسة في سوق أبوظبي العالمي.
- رأس المال الأساسي 10 ملايين دولار.
- الحد الأدنى لرأس المال القائم على أساس المخاطر والمعتمد على إجمالي - المخاطر. معدل الشق الأول بالنسبة لرأس المال المشترك CET1، ومعدل الشق الأول لنسبة كفاية رأس المال بنسب 6% و 8% على التوالي.
- التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP .
- **الموافقة المبدئية:**
- استيفاء كافة الاشتراطات المطلوبة قبل بدء العمل.

عاشراً

تراخيص المصارف الرقمية في مصر

أصدر البنك المركزي المصري قواعد ترخيص وتسجيل المصارف الرقمية والرقابة والإشراف عليها، من أجل مواكبة التطورات العالمية في صناعة التكنولوجيا المالية وتلبية احتياجات العملاء بالسوق المصري، وذلك استكمالاً للجهود في دعم الابتكار والتحول للاقتصاد الرقمي.

إن القواعد الجديدة تأتي في ضوء أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم 194 لسنة 2020 في الباب الأول، المادة (1) والتي تطرقت إلى مفهوم المصارف الرقمية وما تقدمه من خدمات مصرفية عبر القنوات أو المنصات الرقمية باستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة.

فالمصارف الرقمية: وفق القانون المذكور، هي المصارف التي تقدم الخدمات المصرفية عبر القنوات أو المنصات الرقمية باستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة، والمادة 205 من القانون رقم 194 لسنة 2020، تؤكد على التزام مقدمي التمويل الرقمي المقترن بتقديم خدمة دفع أو تحصيل أو بالحصول على موافقة البنك المركزي المصري قبل تقديم هذه الخدمات، وذلك طبقاً للقواعد والإجراءات التي يصدر بتحديدها قرار مجلس الإدارة.

1- أول بنك رقمي onebank

تُعد شركة مصر للابتكار الرقمي إحدى الشركات التابعة لبنك مصر، حيث يعد بنك مصر أكبر المساهمين فيها، وتأسست الشركة في عام 2020 بهدف إنشاء وفقاً للقواعد والتعليمات المنظمة والصادرة من البنك المركزي المصري.

وقد وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري على منح شركة مصر للابتكار الرقمي الموافقة المبدئية لإطلاق أول بنك رقمي، حيث أعلنت الشركة عن اسم المصرف الرقمي وهو (وَن بنك) onebank، وُيعد أول بنك رقمي في مصر يحصل على الموافقة المبدئية

من البنك المركزي المصري. وبهذا القرار تنتهي المرحلة الأولى من إجراءات الترخيص، والتي شملت الفحص على البنية التحتية، وأنظمة البنك، والأمن الخاص بتلك الأنظمة، حتى يتأكد البنك المركزي من قدرة البنك على تقديم الخدمات المصرفية للعملاء بشكل مستقر وآمن.

ويهدف onebank إلى تعزيز الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال القنوات الرقمية للبنك، ويسعى أيضاً إلى تقديم مجموعة متنوعة من الحلول التي تؤدي إلى تطور الخدمات المصرفية في مصر، ومنتجات مخصصة متماشية مع نمط حياة العملاء من خلال استخدام التقنيات التكنولوجية المتطورة، وسيمثل onebank إضافة هامة حيث يعمل على تقديم خدمات مصرفية بأسلوب رقمي يلبي احتياجات العملاء من خلال تحديد الشرائح المستهدفة والمنتجات المخطط إتاحتها عبر المصرف الرقمي، بما في ذلك خطط تكنولوجيا المعلومات، واستراتيجيات الأمن السيبراني.

ويذكر أن البنك المركزي المصري قد أصدر في تموز/يوليو 2023 قواعد ترخيص وتسجيل المصارف الرقمية والرقابة والإشراف عليها، وتضمنت اشتراطات الترخيص للبنوك الرقمية أن يكون المساهم الأكبر مؤسسة مالية ذات أعمال سابقة في أنشطة مماثلة بنسبة لا تقل عن 30% من إجمالي قيمة رأس المال، وأن لا يقل رأس المال المصدر والمدفوع عن ملياري جنيه مصري في حالة ممارسة كافة أعمال البنوك باستثناء تمويل الشركات الكبرى، مع إمكانية تمويل تلك الشركات شريطة زيادة رأس المال إلى 4 مليارات جنيه مصري.

إن قواعد الترخيص تدعم تحقيق رؤية الدولة للتحول إلى مجتمع أقل اعتماداً على النقد، وخلق مناخ داعم لصناعة التكنولوجيا المالية، حيث تقوم المصارف الرقمية بتطوير وإتاحة المنتجات والخدمات المصرفية بشكل متميز عن بعد وبجودة عالية تتناسب مع احتياجات كافة فئات المجتمع، بما فيها الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفئة الشباب، بهدف تيسير الحصول على هذه المنتجات والخدمات بطريقة سريعة وسهلة.

2- اشتراطات الترخيص للبنوك الرقمية وتتضمن:

- يجب ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع عن ملياري جنيه في حالة ممارسة كافة أعمال البنوك باستثناء تمويل الشركات الكبرى، مع إمكانية تمويل تلك الشركات شريطة زيادة رأس المال إلى 4 مليارات جنيه.
- يجب أن يكون المساهم الأكبر مؤسسة مالية ذات سابقة أعمال في أنشطة مماثلة بنسبة لا تقل عن 30% من إجمالي قيمة رأس المال.
- تقديم دراسة جدوى مفصلة تتضمن تحديد الشرائح المستهدفة والمنتجات المخطط إتاحتها وخطط تكنولوجيا المعلومات وخطط واستراتيجيات الأمن السيبراني.
- إن المصارف الرقمية تخضع لذات القواعد والضوابط الخاصة بالرقابة والإشراف المطبقة على البنوك العاملة بمصر، وذات القوانين والضوابط الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى بعض المتطلبات الأخرى بما يتسق مع طبيعة عملها.

ويتم السماح للبنوك الرقمية بما يلي:

تقديم الخدمات المصرفية وفقاً لقانون البنوك رقم 194/2020 عند التأسيس واستيفاء كافة متطلبات الترخيص، باستثناء منح التسهيلات الائتمانية للمؤسسات الكبيرة، الحد الأقصى لمبلغ الوديعة من العميل الواحد هو 200 مليون جنيه مصري، ويجب ألا يتجاوز 1% من إجمالي محفظة الودائع.

يتم تقديم التسهيلات الائتمانية للمؤسسات الكبيرة بعد:

- الحصول على موافقة البنك المركزي.
- زيادة رأس المال المصدر والمدفوع إلى 4 مليارات جنيه للبنوك الرقمية المصرية.
- زيادة رأس المال المصدر والمدفوع إلى 120 مليون دولار لفروع المصارف الرقمية الأجنبية.
- وجود وكلاء مصرفيين بعد الحصول على موافقة البنك المركزي المصري.

3- متطلبات الترخيص والتسجيل الشكل القانوني تتطلب أن يتخذ

المصرف الرقمي أحد الأشكال التالية:

- شركة مساهمة بأسهم اسمية ورأس مال مدفوع لا يقل عن 2 مليار جنيه مصري أو ما يعادله من العملات الأجنبية.
- فرع بنك أجنبي يقع مركزه الرئيسي في دولة أجنبية، ويخضع لرقابة هيئة تنظيمية في البلد الذي يقع فيه المركز الرئيسي.
- يجب ألا يقل رأس مال نشاط فرع المصرف الرقمي في مصر عن 60 مليون جنيه مصري أو ما يعادله من العملات الأجنبية.
- يجب أن تكون المؤسسة المالية أكبر مساهم في الشركة المؤسسة بنسبة ملكية لا تقل عن 30%.
- يجب أن يكون لدى المؤسسة المالية أيضاً سجل حافل في تقديم أنشطة مماثلة. ويجوز الاستثناء من شرط الخبرة بموافقة مجلس إدارة البنك المركزي المصري.
- يجب أن يتمتع جميع المساهمين بالنزاهة والسمعة الطيبة والقدرات المالية.
- على المستثمر تقديم دراسة جدوى فنية ومالية عالية الجودة، والتي تتضمن الغرض والخطط والقدرة على جذب العملاء وأنواع الأنشطة والخدمات التي ينوي تقديمها.
- يجب أن لا يؤدي الترخيص إلى الإخلال بقواعد المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في السوق.
- يجب أن يكون الاسم التجاري الذي يتخذه المصرف الرقمي مماثلاً أو مشابهاً على نحو يثير اللبس مع اسم بنك آخر أو منشآت أخرى.
- كفاءة دراسة الجدوى المالية والاقتصادية المتضمنة، بيان الهدف من التأسيس، وخطة عمله، وطبيعة الأنشطة والخدمات التي سيؤديها، ودراسة للسوق تُوضح قدرته على تعبئة المدخرات وتوظيفها، بالإضافة إلى الخطط العامة لتكنولوجيا المعلومات ونظم الدفع والأمن السيبراني.
- يجب أن يتوافر في ذوي الشأن (مثل المؤسسين، المستفيدين النهائيين من الأشخاص الاعتبارية من المؤسسين، أعضاء مجلس الإدارة المسؤولين الرئيسيين) النزاهة وحسن السمعة، والملاءة المالية.

- يشترط بالنسبة لفرع البنك الأجنبي الرقمي أو الشركة المساهمة المصرية التابعة لبنك أجنبي أو لمؤسسة مالية أجنبية ما يلي:
  - يجب أن يتمتع المركز الرئيسي بجنسية محددة.
  - خضوع المركز الرئيسي لرقابة السلطة الرقابية المناظرة في الدولة التي يقع فيها، والحصول على موافقة تلك السلطة على العمل في جمهورية مصر العربية.
  - يجب أن تطبق السلطة الرقابية المناظرة مبدأ الرقابة المجمعة، وأن تُبدي عدم ممانعة في تطبيق مبدأ الرقابة المشتركة مع البنك المركزي المصري.
  - يجب أن يكون لدى المركز الرئيسي للبنك الأجنبي سياسات لمكافحة الفساد والرشوة وجرائم الاحتيال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
  - في حالة حصول البنك الأجنبي أو المؤسسة المالية الأجنبية على تصنيف ائتماني من قبل إحدى وكالات التصنيف الائتماني العالمية (S&P, Fitch Ratings, Moody's)، يتم تقديم ما يفيد ذلك.
- بيان بالقنوات الرقمية المخطط إتاحتها للعملاء والأنظمة وخطط التأمين المرتبطة بها، ولا سيما تلك المقدمة من خلال القنوات التالية:
  - أجهزة الصراف الآلي التقليدية أو التفاعلية.
  - الإنترنت.
  - الهاتف المحمول أو الأجهزة اللوحية.
  - مراكز الاتصال التفاعلية الصوتية أو الرقمية بيان الدفع وأدوات القبول الإلكترونية المقرر إتاحتها للعملاء والأنظمة المرتبطة وخطط التأمين.

وتقوم المصارف الرقمية عادة بتطوير وإتاحة المنتجات والخدمات المصرفية بشكل متميز عن بعد وبجودة عالية تتناسب مع احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة وفئة الشباب، بهدف تيسير الحصول على هذه المنتجات والخدمات بطريقة سريعة وسهلة. وتتوقع أوساط مالية أن يكون هناك إقبال كبير على المصارف الرقمية؛ لأنها ستكون متكاملة تقدم جميع الخدمات للأفراد والشركات عن طريق قنوات رقمية. وإلى

جانب ذلك قد يكون لدى المصارف الرقمية قاعدة كبيرة من المتعاملين؛ لأنها ستتعامل مع شريحة قد يصعب عليها الذهاب إلى البنوك التقليدية أو الأفراد الذين ليست لديهم حسابات مصرفية. وبرزت خلال الفترة الأخيرة محاولات العديد من الشركات للحصول على ترخيص المدفوعات الرقمية، الأمر الذي سيعزز سوق التكنولوجيا المالية في البلاد.

أحد عشر

ترخيص المصارف الرقمية في السعودية

تهدف المصارف الرقمية في السعودية إلى تحقيق أهداف عدة تسهم في تطوير ومواكبة التقنية المالية في المملكة العربية السعودية، وأن تكون واحدة من أكبر المراكز المالية في العالم، إضافةً إلى تحقيق نمو نوعي في مجال الخدمات المالية لمواكبة التطور المتواصل في الأعمال والخدمات في المملكة، ومن أجل ذلك تم إصدار إرشادات تدعم وتعزز العمل المصرفي الرقمي.

- تهدف الإرشادات إلى تحديد معايير الترخيص لإنشاء المصارف الرقمية، والتي يقصد بها – لغرض تطبيق أحكام هذه الإرشادات المصارف التي تزاول الأعمال المصرفية بشكل أساسي عن طريق القنوات الرقمية كشبكة الإنترنت وتطبيقات الجوال.

- تسري هذه الإرشادات على طلبات الحصول على تراخيص إنشاء المصارف الرقمية في المملكة، ويتعين الالتزام بهذه الإرشادات كمتطلبات إضافية في الإرشادات والمعايير الأساسية لطلب منح الترخيص لمزاولة الأعمال المصرفية المنشورة على موقع المؤسسة الإلكتروني.

1- الشروط الواجب توافرها في طلب الترخيص:

أ- يشترط لتقديم طلب ترخيص بنك رقمي في المملكة استيفاء الآتي:

- أن يتخذ المصرف الرقمي شكلاً لشركة مساهمة محلية.
- أن يتوافر لدى المؤسسين ما يلي:
  - خبرة ومعرفة في مجال القطاع المالي.

- خبرة ومعرفة مناسبة ذات صلة بالتقنية.
- الأهلية والقدرة والملاءة المالية لدعم تأسيس المصرف الرقمي.

ب- يجب أن يكون لدى المتقدمين فريق من الأفراد من ذوي الخبرات في مجالاتهم، وذلك لمناقشة الجوانب ذات العالقة بالطلب المقدم.

2- خطة العمل: يتعين في طلب الترخيص إرفاق خطة عمل واضحة تغطي بحد أدنى ما يلي:

- خطة البنية التحتية لتقنية المعلومات والتقنيات المبتكرة التي سيتم طرحها.
- التوقعات المالية.
- الفئة المستهدفة شاملة الدراسة والتحليل الأساس.
- المنتجات والخدمات المقترحة بما يتفق مع الفئات المستهدفة.

3- متطلبات رأس المال والسيولة: على المتقدمين تقديم خطة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وخطة التقييم الداخلي لكفاية السيولة مع طلب الترخيص للبنك، وتقوم المؤسسة بإجراء تقييم لمدى كفاية رأس المال لكل من قدم الطلب وفقاً لكل حالة على حدة، استناداً إلى حجم العمليات وطبيعتها ودرجة تعقيدها حسب ما هو مقترح في خطة العمل، وخطة التقييم الداخلي لكفاية رأسمال وخطة التقييم الداخلي لكفاية السيولة.

4- التواجد المكاني: على طالبي الترخيص لإنشاء بنك رقمي إيجاد وتخصيص مقر مزاولة المصرف الرقمي عمله، ويكون هذا المقر المركز الرئيس له، على أنه ليس متطلباً أن تقوم المصارف الرقمية بفتح فروع لها، وذلك مع مراعاة بعض الحالات الاستثنائية التي قد تشترط المؤسسة على المصرف الرقمي تأسيس مراكز لتسهيل الوصول للعملاء للتعامل مع الاستفسارات والشكاوى.

5- الحوكمة: يجب على المصارف الرقمية اتباع المبادئ الرئيسة للحوكمة في البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية والصادرة عن المؤسسة، كما هو مطبق مع البنوك التقليدية.

6- إدارة المخاطر والرقابة: يجب على المصارف الرقمية أن تثبت للمؤسسة بأن سياساتها المقترحة لإدارة المخاطر والرقابة كافية ومناسبة لرصد مخاطر التعرض والانكشاف والحد منها، وذلك وفق الإرشادات والمعايير الأساسية لطلب منح الترخيص مزاولة الأعمال المصرفية في المملكة.

7- الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: يتعين أن يرفق في طلب الترخيص الضوابط المحددة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتفق مع الخدمات الرقمية المستهدفة تقديمها، بالإضافة إلى إثبات الالتزام بالمتطلبات الواردة في الفقرة (هـ) من الإرشادات والمعايير الأساسية لطلب منح الترخيص لمزاولة الأعمال المصرفية الصادرة عن المؤسسة.

8- مخاطر التقنية والأمن السيبراني:

- على طالبي الترخيص الأخذ بعين الاعتبار أن أمن المعلومات ومتانة النظم وتوفرها من المكونات الرئيسة للبنك الرقمي، ويجب أن يتناسب اختيار التقنيات والترتيبات الأمنية مع المنتجات والخدمات المصرفية المستهدفة تقديمها.
- يتعين أن تلبي جميع المتطلبات ذات الصلة الصادرة عن المؤسسة غيرها من الجهات ذات العلاقة، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، إطار عمل الأمن السيبراني، وإطار إدارة استمرارية الأعمال الصادرين عن المؤسسة والتعليمات الصادرة عن الهيئة الوطنية للأمن السيبراني.

9- التقييم المستقل: للمؤسسة أن تشترط على طالبي الترخيص تعيين جهة تقييم مؤهلة وذات خبرة لإجراء تقييم مجالات فنية محددة على نفقة طالب الترخيص، ومنها على سبيل المثال: التقنية والأمن السيبراني وترتيبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حسب الآتي:

- **مرحلة التصميم**- بعد تقديم الطلب إلى المؤسسة، يتعين على جهة التقييم إجراء تقييم مدى كفاءة الحوكمة والعمليات والأنظمة المقترحة للتصميم المقترح وفق طلب الترخيص. وستطلب المؤسسة من المتقدم تزويدها بتقرير تقييم مرحلة التصميم المقترح مرفقاً به خطة معالجة الملاحظات/التحفظات إن وجدت، وعلى المتقدم معالجة الملاحظات/التحفظات الرئيسة بالشكل المناسب.
- **مرحلة التنفيذ**- يجب على جهة التقييم إجراء تقييم مفصل قبل بدء العمليات حول تنفيذ الفقرة أعلاه على أن تقوم المصارف الرقمية بفتح فروع وفقاً للتصميم المعتمد، وتطلب المؤسسة من المتقدم تزويدها بتقرير تقييم مرحلة التنفيذ، بالإضافة إلى خطة

معالجة الملاحظات/التحفظات إن وجدت، وعلى المتقدم معالجة جميع الملاحظات/التحفظات الرئيسة بالشكل المناسب للحصول على موافقة المؤسسة على النطاق الرسمي.

10- إسناد المهام إلى طرف ثالث: يجب أن تحقق عمليات الإسناد الخارجي المتوقعة للعمليات والموظفين والأنظمة الجوهرية متطلبات الإسناد الواردة في تعليمات إسناد مهام لطرف ثالث خارج المؤسسة.

11- خطة الخروج:

- يتعين على المتقدمين تقديم خطة خروج في حال واجهوا صعوبات في تحقيق أهداف العمل المنشودة.
- يجب أن تكون خطة الخروج واضحة، وتبين الخطوات التي سيتم اتخاذها من قبل إدارة أموال العملاء والأعمال القائمة، على سبيل المثال قد يتضمن ذلك ترحيل الحسابات المصرفية والأموال المرتبطة بها إلى بنك آخر وضمان استمرار الخدمات للعملاء الحاليين وإدارة الأصول والخصوم الأخرى وغيرها.

12- المتطلبات الاحترازية والإشرافية:

- تخضع المصارف الرقمية للمتطلبات الاحترازية ذاتها التي تخضع لها باقي البنوك.
- لطبيعة عمل البنك؛ يتوقع أن تكون البيانات الإشرافية بصيغة إلكترونية، ويتعين أن تتميز الحلول التقنية لدى المصرف الرقمي بالوصول السهل والسريع إلى المعلومات بشكل دقيق وكامل لتمكين المؤسسة من أداء مهامها الإشرافية والرقابية.

13- حماية العملاء:

- تنطبق مبادئ حماية عملاء المصارف الصادرة عن المؤسسة على المصارف الرقمية أيضاً.
- ثبت وجود الترتيبات والقنوات الضرورية لحماية ودعم العملاء في طلب الترخيص.

14- المصارف الرقمية المرخصة في السعودية: المصارف الرقمية تمثل محافظ رقمية تعنى بتقديم كافة الخدمات المصرفية من خلال تقنية رقمية متطورة، وقد رخصت المصارف الرقمية في السعودية بقرار من مجلس الوزراء في 12 ذي القعدة 1442هـ/22 حزيران 2021م، وهناك 3 بنوك رقمية محلية مرخصة في المملكة، هي:

- شركة المدفوعات الرقمية Stc pay التي حولت إلى بنك محلي رقمي برأسمال يقدر بـ2.5 مليار ريال (بنك إس تي سي).

- البنك السعودي الرقمي، وهو بنك محلي رقمي شارك في تأسيسه عدد من الشركات والمستثمرين، بمبلغ يقدر بنحو 1.5 مليار ريال.
- بنك D360 وهو بنك محلي رقمي تحالف في إنشائه عدد من المستثمرين وبمشاركة صندوق الاستثمارات العامة، وبقيادة شركة دراية المالية، برأسمال يقدر بنحو 1.65 مليار ريال.

كما أتاح البنك المركزي السعودي المجال أمام شركات جديدة لتقديم الخدمات المالية في المملكة، إذ يقدر عدد البنوك المرخصة حتى شباط 2022م بنحو 35 بنكاً، يشكل عدد المصارف المحلية منها نحو 11 بنكاً، ويبلغ عدد المصارف الرقمية نحو 3 بنوك، كما يقدر عدد البنوك الأجنبية بنحو 21 بنكاً.

وقد أصدر البنك المركزي السعودي جملةً من التراخيص لعدد من المؤسسات المالية المختلفة، ومنها بنوك التقنية المالية، حيث رخص حتى شباط 2022 لنحو 19 شركة مالية سعودية لتقديم خدمات المدفوعات، والتمويل الاستهلاكي المصغر، ووساطة التأمين الإلكترونية.

15- الأمان في المصارف الرقمية في السعودية: تخضع كافة المصارف الرقمية وغير الرقمية في المملكة لمتطلبات الإشراف والمراقبة، وقد دعمت بجوانب التقنية والأمن السيبراني لمكافحة الفساد المالي من غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافةً إلى المخاطر التشغيلية. ويعمل البنك المركزي السعودي بشكل مستمر على تطوير ودعم القطاع المصرفي، والمحافظة على مكتسبات المملكة، إضافةً إلى المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ومتانة القطاع المالي.

اثنا عشر

المصارف الرقمية عالمياً

وفقاً للإحصائيات، فإنه يوجد أكثر من ٤٠٠ مصرف رقمي حول العالم، ويرى كثير من المراقبين أن إنشاء المصارف الرقمية الجديدة سيزداد في الفترة القادمة، وخصوصاً بعد الظروف الاستثنائية التي شهدها العالم بسبب جائحة كورونا. مع تحول المزيد من المستهلكين ولاءاتهم من المؤسسات المصرفية التقليدية إلى العروض الرقمية الجديدة، ومن بين المصارف الرقمية التي تُعد من أفضل 10 مصارف رقمية جميع أنحاء العالم هي:

1. مصرف Nubank:

يتصدر مصرف Nubank قائمة المصارف الرقمية من حيث إجمالي التمويل، حيث حقق استثمارات بقيمة 4.1 مليار دولار أمريكي منذ تأسيسه في عام 2013، من خلال مهمة محاربة التعقيد وتمكين الأشخاص من التحكم بشكل أفضل في شؤونهم المالية، تسير Nubank على طريق إحداث ثورة في الخدمات المالية في أمريكا اللاتينية. تعمل التكنولوجيا المالية في جميع أنحاء البرازيل والمكسيك وكولومبيا، وتخدم حالياً أكثر من 70 مليون عميل، وتستفيد من التكنولوجيا والتعلم الآلي في ممارسات الأعمال المبتكرة وإنشاء حلول مالية جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد. بفضل جهوده في تعزيز الشمول المالي في الأسواق التي تعاني تقليدياً من نقص الخدمات، تم تصنيف Nubank كأفضل بنك في البرازيل من قبل مجلة Forbes. ترتبط خدمات Nubank بتطبيق الهاتف المحمول الخاص بها، حيث يتطلع إلى الترويج للحلول المالية البسيطة والبديهية والتمكينية والإنسانية.

2. مصرف SoFi:

يستفيد هذا البنك من التكنولوجيا لتوفير المنتجات المالية التي تساعد العملاء على الادخار والاستثمار وحماية أموالهم بشكل أفضل. في الأصل باستخدام نموذج الإقراض الممول الموجه إلى الخريجين الذي يربط الطلاب والخريجين الجدد بالمستثمرين

والخريجين، حولت SoFi نهجها إلى نموذج الاكتتاب غير التقليدي الذي يركز على إقراض العملاء المسؤولين. ويقدم SoFi أيضاً حسابات جارية لإدارة النقد ومنصات استثمار بما في ذلك الخدمات الاستشارية وخيارات الوساطة. حصلت التكنولوجيا المالية مؤخراً على تمويل إجمالي بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي من OCC لميثاق البنك الوطني، بعد اندماجه مع مصرف SPAC لطرح أسهمها للاكتتاب العام بتقييم 9 مليارات دولار أمريكي في عام 2021.

3. مصرف Chime:

مصرف Chime هو واحد من أسرع شركات التكنولوجيا المالية نمواً في الولايات المتحدة، حيث جمعت تمويلاً بقيمة 2.3 مليار دولار أمريكي منذ تأسيسها. وتركز Chime على أعضائها وتعاونها مع البنوك الإقليمية لتصميم منتجات مالية تركز على العملاء. تؤكد شركات التكنولوجيا المالية أن هذا التركيز سمح لها بالعمل بفعالية أكبر في سوق أكثر تنافسية، مما يوفر خيارات أقل تكلفة للأمريكيين. وقد وصلت قيمتها مؤخراً إلى أكثر من 25.5 مليار دولار أمريكي، ومن بين الشركاء الاستثماريين الرئيسيين لشركة Chime كل من Sequoia Capital Global Equities، وSoftBank Vision Fund 2، وجنرال أتلانتيك، وTiger Global وغيرهم.

4. مصرف Revolut:

يُعد Revolut، الذي حقق إجمالي تمويل قدره 1.7 مليار دولار أمريكي، المصرف الجديد الرقمي الوحيد الأفضل تمويلاً في المملكة المتحدة، تأسس Revolut في عام 2015، ويقدم حسابات لصرف العملات وبطاقات الخصم والخدمات الافتراضية وApple Pay وتداول الأسهم والعملات المشفرة. وتقول شركة Revolut، التي بلغت قيمتها مؤخراً 33 مليار دولار أمريكي، إن هدفها هو بناء أول تطبيق مالي عالمي فائق. مع 30 مليون عميل يستخدمون مجموعة منتجاتها المالية في جميع أنحاء العالم، تقوم Revolut بمعالجة ما يصل إلى 250 مليون معاملة شهرياً مقدمة من قبل الزبائن.

5. مصرف N26 neobank :

تأسس بنك N26 neobank الألماني في عام 2013 أطلق N26 منتجها الأول في عام

2015، واليوم أصبح لدى N26 أكثر من 7 ملايين عميل في 25 سوقاً مختلفة، بما في ذلك موطنها الأصلي برلين وبرشلونة ومدريد وفيينا وميلانو وساو باولو وباريس. ويستفيد N26 الحائز على ترخيص مصرفي أوروبي كامل، من التكنولوجيا للحفاظ على شبكته الخالية من الفروع، مع توفر تطبيقها على Android وiOS. مع إجمالي تمويل قدره 1.7 مليار دولار أمريكي، يعد N26 واحداً من أكثر البنوك الجديدة تمويلاً جيداً في أوروبا.

6. مصرف Monzo :

يعد Monzo ومقره المملكة المتحدة ثاني أكبر بنك رقمي فقط في المملكة المتحدة من حيث إجمالي التمويل. تأسس Monzo في عام 2015 كتطبيق للهاتف المحمول وبطاقة خصم مسبقة الدفع، وتمكن من تقديم أول حساب جاري كامل له في عام 2017، عندما تم رفع قيود الترخيص المصرفي في المملكة المتحدة. وبالتقدم سريعاً إلى عام 2023، أصبح لدى Monzo اليوم أكثر من 7.4 مليون عميل. حافظ مصرف مونزو على نموه في المملكة المتحدة، حيث أطلق منتج مونزو فليكس وهو منتج بنظام الشراء الآني والدفع لاحقاً لمساعدة المستهلكين على توزيع التكاليف.

7. مصرف Varo Bank:

هو بنك رقمي مقره في سان فرانسيسكو يقدم خدمات مصرفية متميزة بتصميم شامل. جمع Varo Bank مبلغ 992.4 مليون دولار أمريكي على مدى سبع جولات استثمارية، وتلقى استثمارات من شركاء استراتيجيين بمن فيهم Warburg Pincus، و The Rise Fund، وGallatin Point Capital، وHarbourvest Partners، وProgressive Insurance، وRussell Westbrook Enterprises، وLone Pine Capital. بالاستفادة من فريق من الخبراء المصرفيين وخبراء التكنولوجيا، قام مصرف Varo Bank ببناء تطبيق جوال يتيح الوصول إلى الخدمات المصرفية المتميزة، بما في ذلك الوصول النقدي السريع والمدخرات ذات العائد المرتفع ومنتجات أدوات الادخار التلقائية.

8. مصرف Atom Bank :

كان مصرف Atom Bank، وهو بنك تم تصميمه حصرياً للهواتف المحمولة، أول بنك رقمي فقط تم تأسيسه في المملكة المتحدة، وأول بنك يحصل على ترخيص

تنظيمي كامل في المملكة المتحدة. أسسه المؤسس المشارك لـ Metro Bank أنتوني طومسون، والرئيس التنفيذي السابق لشركة First Direct مارك مولين، وقد حققت التكنولوجيا المالية تمويلاً بقيمة 574 مليون جنيه إسترليني (732 مليون دولار أمريكي) منذ تأسيسه. بفضل الاستثمار من البنك الإسباني BBVA، قام Atom Bank بتوسيع خدماته لتقديم القروض العقارية وحسابات التوفير، إلى جانب القروض المضمونة للشركات الصغيرة.

9. مصرف Starling Bank:

أول بنك أسسته امرأة في المملكة المتحدة، شهد بنك ستارلينج تقدماً سريعاً منذ تأسيسه في عام 2014. يقدم بنك ستارلينج حسابات جارية شخصية، وحسابات مشتركة، وحسابات تجارية، وحسابات باليورو. دون وجود فروع طوال سنوات عمله التسع حتى الآن. على الرغم من أن السيدة بودن قد تراجعت عن دورها كرئيسة تنفيذية، وهو ما تغطيه مجلة FinTech في مقال جائزة الإنجاز مدى الحياة، إلا أن البنك الجديد يظل لاعباً قوياً في سوق المملكة المتحدة، حيث يضم أكثر من 3 ملايين حساب عميل وتمويل قدره 710.3 مليون دولار أمريكي.

10. مصرف Current:

يقدم مصرف Current ومقره نيويورك، خدمات مصرفية عبر الهاتف المحمول للمستهلكين من خلال البنك الشريك له Choice Financial Group. مع عدم وجود فروع فعلية يعد Current أحد المصارف الرقمية الرائدة في الولايات المتحدة بإجمالي تمويل قدره 402.4 مليون دولار أمريكي وأكثر من 4 ملايين حساب اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2022. وشعاره هو خدمة احتياجات الأمريكيين الذين يعملون على خلق مستقبل أفضل لهم. قاد المصرف نفسه نحو الابتكار باستخدام أفضل التقنيات، وتقديم منتجات تحفيزية في عالم يتسم بالرقمنة والتعقيد المتزايدين.

ثلاثة عشر

حجم سوق الخدمات المصرفية الرقمية العالمية

بلغت القيمة الإجمالية للبنوك الرقمية في العالم 803.8 مليار دولار أمريكي في عام 2019، ومن المتوقع أن يصل إلى 1610 مليار دولار بحلول عام 2027. ويستحوذ قطاع الخدمات المصرفية للأفراد على الحصة الأكبر في سوق الخدمات المصرفية الرقمية بحجم سوق يبلغ 574.4 مليار دولار في عام 2019، ومن المتوقع أن يصل إلى 1320 مليار دولار في عام 2027. ويعد قطاع الدفع الرقمي أكبر قطاع خدمي في قطاع سوق الخدمات المصرفية الرقمية، حيث بلغت قيمته 194.5 مليار دولار في عام 2019، ومن المتوقع أن يصل إلى 402.5 مليار دولار بحلول عام 2027. ومن بين مناطق العالم، تمتلك منطقة أمريكا الشمالية حالياً أكبر قيمة سوقية للخدمات المصرفية الرقمية، حيث بلغت 376.2 مليار في عام 2019، ومن المتوقع أن تصل إلى 721.3 مليار دولار بحلول عام 2027.

شكل (5) حجم سوق الخدمات المصرفية الرقمية العالمية

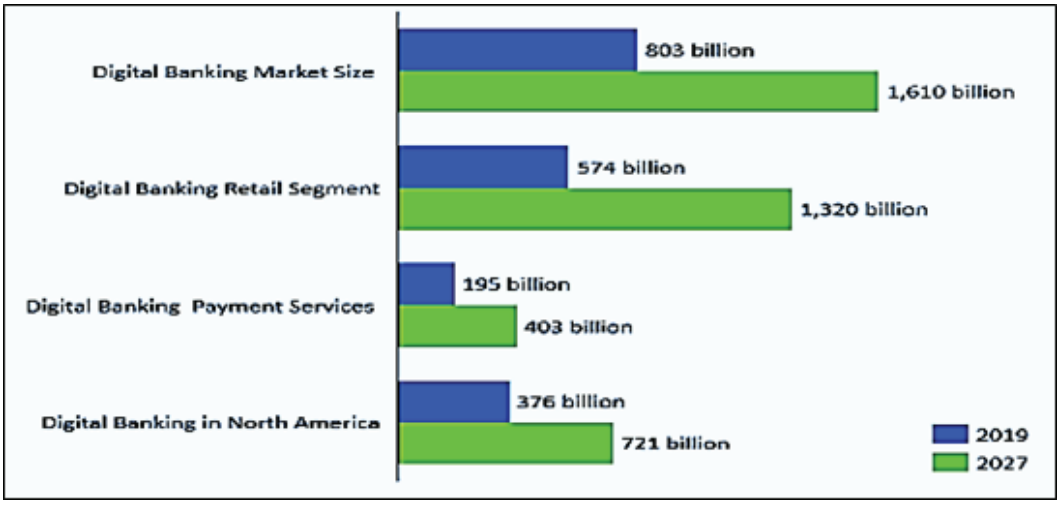

Source: Louis Thompson, Top 10 digital banks by total funding, fintech magazine https://fintechmagazine.com /top10/top-10-digital-banks-by-total-funding, September 06, 2023.

وفي جميع أنحاء العالم، يعتمد المستهلكون أيضاً القنوات المصرفية الرقمية بأعداد كبيرة، اعتباراً من عام 2021، استخدم ما يصل إلى 2 مليار فرد في جميع أنحاء العالم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت بنشاط، ومن المتوقع أن يصل العدد إلى 2.5 مليار بنهاية العام الحالي 2024. وبحلول عام 2021، بلغ عدد مستخدمي الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في الشرق الأقصى والصين بالفعل أكثر من 800 مليون مستخدم نشط، وهو ما يقرب من 41% من السوق العالمية، ومن المتوقع أن يصل الرقم إلى ما يقرب من 1 مليار بحلول عام 2024. تليها أوروبا 19%، وأمريكا الشمالية 126، وأوقيانوسيا وآسيا الوسطى 11%، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا 7%، وأمريكا اللاتينية 6%. وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 3%.

شكل (6) استخدام القنوات الرقمية حسب المنطقة%

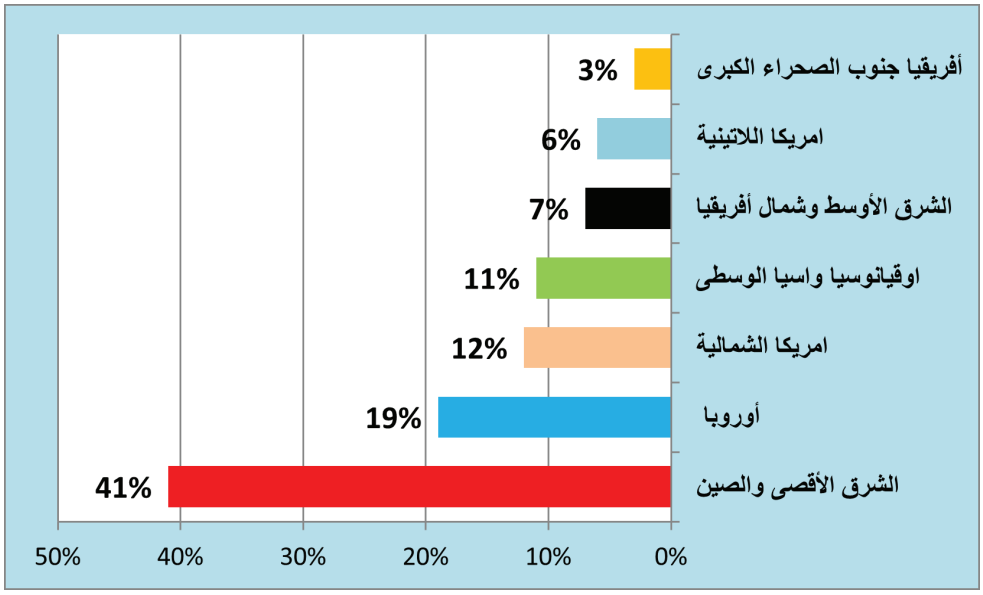

Source: Louis Thompson, Top 10 digital banks by total funding, fintech magazine https://fintechmagazine.com/top10/top-10-digital-banks-by-total-funding, September 06, 2023

أربعة عشر

توصيات عامة في استخدام الخدمات المصرفية الرقمية في العراق

من أجل تسهيل الحصول على ترخيص وإجازة الخدمات المصرفية الرقمية، فإن الأمر يتطلب العمل والسعي نحو اتخاذ إجراءات عديدة تتمثل في:

- **الاكتشاف والترخيص Discovery and Licensing**
  - إجراء دراسة السوق والجدوى لتحديد احتياجات العملاء والسوق المستهدف وعروض القيمة.
  - تطوير التوقعات المالية وخطط رأس المال والسيولة وخطة الخروج.
  - تصميم مخطط تكنولوجي عالي المستوى.
  - تطوير الهيكل التنظيمي.
  - تطوير أو تحديث الأطر والسياسات.
  - الدعم في طلب الترخيص وتقديم الدعم التنظيمي بعد التقديم.
- **التصميم Design**
  - إنشاء مكتب للحوكمة وإدارة المشاريع.
  - تفاصيل تصميم وأنظمة مخطط التكنولوجيا والأنظمة.
  - عرض القيمة التفصيلية والحد الأدنى من المنتجات القابلة للتطبيق (MVP) والقنوات والتطبيقات.
  - تطوير نموذج التشغيل المستهدف والعمليات والقدرات الأساسية والعمليات التجارية.
  - تطوير سياسات وأطر المخاطر والرقابة والامتثال لإدارة المخاطر حول MVP.
  - إجراء مراجعة تنظيمية للتصميم المقترح للبنك الرقمي.
- **البناء Build**
  - تطوير مجموعة كاملة من المنتجات والميزات داخل التطبيق.
  - تفصيل وتنفيذ واختبار عمليات التشغيل التجارية.
  - تنفيذ ودمج الأنظمة والحلول والسياسات والعمليات الخاصة بالكيان الجديد لتحقيق الحالة المستهدفة.

- إنشاء أو إعادة تنظيم وظائف المراقبة والدعم الرئيسية بما في ذلك إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي والمالية والخزانة والتكنولوجيا وما إلى ذلك.
- تطوير أدوات لإعداد التقارير التنظيمية والتحوطية في الوقت الحقيقي.
- دعم تقييم الجاهزية التنظيمية.

▪ **التشغيل Operate**

- تقديم دعم العمليات في إطار الخدمات القائمة على المشاريع وترتيبات توظيف القروض.
- المساعدة في إعداد التقارير التنظيمية المستمرة ومراجعات المخاطر المستقلة.
- تطوير أو التحقق من صحة نماذج/حلول تحليلات العملاء والبيانات.

أيضاً يتطلب الأمر العمل سواء عن طريق الأفراد أو المؤسسات المالية والمصرفية والبلدان بإجراءات تساهم في تحسين وتطوير الإفادة من الخدمات المصرفية الرقمية على سبيل المثال:

- يتطلب استخدم كلمات مرور محكمة والمصادقة الثنائية عند تسجيل الدخول إلى الحساب، والحذر من محاولات التصيد الاحتيالي والقيام بتقديم المعلومات الشخصية فقط على مواقع الويب الآمنة، تحديث نظام تشغيل الجهاز بانتظام واستخدم برامج مكافحة الفيروسات الموثوقة. وتوخي الحذر عند استخدام شبكات Wi-Fi العامة، والتأكد من الدخول إلى مواقع الويب الشرعية، وليس المواقع المزيفة، مراقبة الحسابات بانتظام والإبلاغ عن المعاملات غير المصرح بها بسرعة. تجنب مخاطر إساءة استخدام البيانات الحساسة وانتهاك الخصوصية.
- التجهيز بالبنى التحتية الرقمية الشاملة، مثل مبادرة الهوية الرقمية «آدهار» في الهند، فهي نقطة انطلاق نحو الحسابات والخدمات الأخرى المتقدمة. ومن الضروري إنشاء نظم مدفوعات التجزئة السريعة القائمة على البنية التحتية العامة المفتوحة التي تضمن تكافؤ الفرص. ومن أمثلة ذلك «نظام الدفع الفوري» في روسيا، ونظام «كودي» CoDi في المكسيك، ونظام «بكس» PIX في البرازيل، وهي تسهل إجراء المدفوعات الرقمية الفورية ذات التكلفة المنخفضة أو الصفرية بين الأفراد والشركات أو الحكومات.

- تحديث سياسات المنافسة وتطبيق معايير موحدة لتعزيز المنافسة ولمواجهة العديد من الاحتكارات الرقمية التي تقوم بها البلدان أو المؤسسات الأخرى بمعايير تتيح للمستخدمين نقل بياناتهم عبر منصات مختلفة، ويتيح ذلك لمختلف مقدمي الخدمات «إمكانية التشغيل البيني»، مما يدعم اختيار المستهلك والمنافسة.
- تعزيز خصوصية البيانات، ومن الأمثلة التي يمكن الاستناد لها في هذا الأمر هي قوانين الخصوصية التي سنها الاتحاد الأوروبي والممارسات المتعلقة بسيطرة المستخدم على البيانات المتضمنة في واجهة India Stack.
- يفترض أن تعمل البنوك المركزية والهيئات التنظيمية إلى جانب هيئات المنافسة والهيئات المعنية بخصوصية البيانات. ومن المرجح أن تؤثر السياسات في بلد ما على المستخدمين في بلدان أخرى.
- وضع المقاييس والمعايير والإرشادات لتعزيز الرقمنة.
- يمكن للسلطات العمل على تسخير منافع التكنولوجيا الرقمية والتأكد من أنها تعم الجميع من خلال تنسيق سياساتها داخل الحدود وعبرها. وإذا تم تصميم السلع العامة بشكل مناسب، وإذا تعاون صناع السياسات، يمكن تسخير التكنولوجيا الرقمية لجلب المزيد من الناس وخاصة الأكثر فقراً إلى النظام المالي.
- قد يساعد الانتشار الواسع للتكنولوجيا في جعل المجتمعات ليست أكثر كفاءة فحسب، بل أكثر إنصافاً وأفضل استعداداً للمستقبل الرقمي. فالابتكارات يجب أن تصمم على النحو الذي يعود بالفائدة على الجميع.
- مراجعة المناهج التعليمية وفقاً للاحتياجات والاتجاهات الناشئة في الاقتصاد الرقمي والاقتصاد وسوق العمل والمجتمع مع التركيز على العلم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات ومجموعة من المهارات الرقمية المستجدة.
- تزويد المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى بمعدات التكنولوجيا، وحيثما أمكن، توصيل الإنترنت واسع النطاق.
- تطوير الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي الفعال وجدول أعمال السياسات لدعم تطوير الابتكار الرقمي وريادة الأعمال والبحث والتطوير.
- تشجيع وتيسير تطوير القطاع الخاص لتحفيز كل من العرض والطلب على التكنولوجيات اللازمة في القطاعات الاقتصادية.

- تهيئة بيئة مواتية لتمكين الناس من الابتكار وتسهيل الوصول إلى التمويل وآليات التمويل للمؤسسات الرقمية.
- إنشاء صندوق للابتكار يمكن من خلاله للمجموعة المتنامية من رواد الأعمال المجتهدين والناجحين الاستفادة من الموارد لتحفيز الابتكار الرقمي وتطوير ريادة الأعمال والتسويق من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص.
- دعم إنشاء مراكز محلية للابتكار الرقمي تعمل كمركز للمشاركة في الابتكار والإبداع للحلول الرقمية للغد وكنقطة دخول أولى للمستثمرين الأجانب.
- إنشاء نظام بيئي مواتي يعالج جميع الحواجز والاحتياجات المترابطة، ويحسن الخدمات الاستشارية لتحفيز ريادة الأعمال الرقمية للمؤسسات الرقمية.
- تعزيز توافر المعلومات عالية الجودة والدقة وإمكانية الوصول إلى الجهات الفاعلة في السوق، لزيادة الوعي بالحلول والفرص الموجودة بين رواد الأعمال الرقميين والجمهور.
- تضمين ريادة الأعمال الرقمية في السياسات العالمية والإقليمية والوطنية وتمكين الحوار المنظم للسياسات بين الشركاء من القطاعين العام والخاص لإبلاغ صناع السياسات بالإجراءات الأكثر أهمية.
- تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، مثل إمكانية الحصول على الطاقة الكهربائية، وتغطية شبكة الأجهزة المحمولة وشبكة الإنترنت، والهوية الرقمية. فقد أصبح الآن توفير خدمة الإنترنت بأسعار معقولة حقاً أساسياً للمواطن.
- تفعيل الاستراتيجية الدولية لتحقيق حماية أكثر فاعلية للنظام المالي العالمي إزاء التهديدات السيبرانية، على سبيل المثال أصدرت مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي تقريراً في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بعنوان «استراتيجية دولية لزيادة حماية النظام المالي العالمي من التهديدات السيبرانية». ويوصي التقرير، الذي تم تنقيحه بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، باتخاذ إجراءات محددة للحد من التشتت من خلال التشجيع على مزيد من التعاون على المستوى الدولي وبين الهيئات الحكومية والشركات المالية وشركات التكنولوجيا.

المصادر:

- نوّار العوّا، التكنولوجيا من أجل التنمية، التحول الرقمي والمؤشرات، الاجتماع التاسع لمديري الحكومة الإلكترونية العرب - بيروت، 16 كانون الأول/ديسمبر 2021.
- البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، https://:view/news/iq.cbi/292/.
- البنك المركزي العراقي، ضوابط ترخيص المصارف الرقمية في العراق، WWW.iq.cbi.
- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار المالي.
- الوقائع العراقية، العدد 4326 في 23 / 6 / 2014.
- البنك المركزي العراقي، ضوابط ترخيص المصارف الرقمية في العراق.
- دليل ترخيص المصارف الرقمية في سوق أبوظبي العالمي، سلطة تنظيم الخدمات المالية، أبو ظبي، الإمارات، ص 9،
- قانون 194 لسنة 2020، قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي، الجريدة الرسمية، العدد 37، 15 سبتمبر 2020.
- بنك القاهرة، التحول الرقمي في القطاع المصرفي، التقرير السنوي 2019، https: //www.forbesmiddleeast.com/ar/money/fintech/the-central-bank-of-egypt-issues-rules-for-licensing-monitoring-and-supervising-digital-banks.
- البنك المركزي السعودي، الإرشادات والمعايير الإضافية لطلب منح الترخيص للبنوك الرقمية في المملكة العربية السعودية فبراير 2020. https://:WWW.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx

❖ CBE Rules for Licensing, Registering and Supervising Digital Banks in Egypt Simplified.

❖ Louis Thompson, Top 10 digital banks by total funding, fintech magazine https://fintechmagazine.com/top10/top-10-digital-banks-by-total-funding, September 06, 2023.

❖ LAGIS MOTHER and IRELAND RAHULANI, DIGITAL BANKING RESEARCH DOCUMENT, financial sector conduct authority (FSCA), Pretoria, www. afsc.co.za, 2021.

❖ Digitalization: channels, impacts and implications for monetary policy in the euro area, ECB's monetary policy strategy review. Occasional Paper Series 266, No 266 / September 2021>

❖ J. jimurina and J. Tina, Historical Perspective of the Role of Technology in Economic Development, W. P, Paper No. 06-10, Faculty of Economics and Business University of Zagreb, Croatia, 2006.

❖ International Monetary Fund, finance and development, No1.85. mars 2021.

❖ T. GREEK, and R. KOH ONT, CONCEPTUALIZATION OF DIGITALIZATION: OPPORTUNITIES AND CHALLENGES FOR ORGANIZATIONS IN THE EURO-MEDITERRANEAN AREA, Volume 12, 2019, Number 2, p. 93. https://emuni.si/wp- content/uploads/2020/01/IJEMS-2-2019 , University of Ljubljana, Slovenia.

❖ T. Media and others, THE DIGITAL REVOLUTION IN ASIA AND ITS MACROECONOMIC EFFECTS, Asian Development Bank Institute, No. 1029, October 2019, p.4.

❖ Wadesango N and Malaya B, THE IMPACT OF DIGITAL BANKING SERVICES ON PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS, Journal

of Management Information and Decision Sciences, Volume 23, Special Issue, 2020.

❖ Hideout and S. Kassim, THE DIGITAL BANKING SERVICES: A SELECTION MODEL FROM ISLAMIC BANKS, International Journal of Islamic Business: Vol. 8 Issue 1 June 2023: 41-58 , https://doi.org/10.32890/ijib 2023.8.1.3.

❖ KAGISO MOTHIBI and AWELANI RAHULANI , DIGITAL BANKING RESEARCH DOCUMENT, financial sector authority , 2021 ,p.2. : www.fsca.co.za .

❖ Rajan and G.Saranya , Digital Banking Services: Customer Perspectives , Volume 5 , Issues12 , Dec .2018 . https:// vnoaappai.page.link /MwH5HTJ7pQtHFd4S6.

❖ H. Kitzmann , LIMITATION AND CHALLENGES IN DIGITALIZATION , March 2019 , https://www.researchgate.net/publication/340412312 A . Abmuth , Risks and Challenges in Digitisation , Computation World 2019 – Venice, Italy , Technical University of Applied Sciences OTH Amberg-Weiden .

❖ F.Ebert and S . Rwanda, What is Digitalization Opportunities and Challenges in East-Africa, The Friedrich-Ebert-Stiftung (FES), April 2020, https://library.fes.de/pdf- files/bueros /Ruanda /16158.

❖ Claudia Buch, Digital Finance: does it change the trade-off between risk and resilience? European Central Bank (ECB), Frankfurt am Main, 22 March 2024.

❖ T. Oyewole and others, Cyber security risks in online banking: A detailed review and preventive strategies application, World Journal of Advanced Research and Reviews, 2024, 21(03),p.p. 625-643.

❖ K. Nayar and P. Ratho , CYBER SECURITY CHALLENGES IN INDIAN BANKS , vol.8, Issue 29 , p.167 – 172 , https://vpmthane.org/jbcapp/upload/m6/496.pdf .

قائمة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

اسم الكتاب	المؤلف
الطبقة الرثة والاستبداد الشرقي في العراق	د. مظهر محمد صالح
مقترح: رسم السياسات الاسكانية في العراق	كو كانك
الاتجاهات والانماط في التفجيرات الانتحارية في العراق	ماثيو سيستو
تجربة الحكومة الجورجية في مكافحة الفساد	البنك الدولي
حصاد البيان (1 – 22)	مجموعة باحثين
سياسة الاتحاد الاوربي الخارجية في منطقة الشرق الاوسط	مجموعة باحثين
الرئيس الامريكي القادم والعراق	مايكل نايتس
استطلاع رأي، تقييم اداؤ الحكومة العراقية 2015	قسم الابحاث
سياسة المملكة المتحدة الخارجية تجاه العراق	مركز انتكرتي - لندن-
السياسات الخاصة بالموارد المائية في العراق	أ.د. نظير الانصاري
المصالحة الوطنية في العراق – دراسة مقارنة-	مركز انتكرتي - لندن -
مستقبل القوات المسلحة في العراق	مايكل نايتس
الاسس العلمية لادارة المشاريع والعمل الهندسي	نعمان منى
تطوير طرق ازالة الكاربون	البنك الدولي
اوضاع الادارة العامة في العراق	كاظم جواد شبر
البعد المالي في تطور بعض المتغيرات النقدية في العراق	باسم عبد الهادي حسن
خطوات كتابة البحث العلمي في الدراسات الانسانية	قسم الابحاث
استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف	مركز انتكرتي - لندن -
المخدرات والادمان	اعداد : د. علي طاهر
وقائع مؤتمر البيان السنوي الاول (1 - 3)	مجموعة باحثين
موجز ورشة الالتزام بالدستور ضمانة لوحدة العراق	مجموعة باحثين
مقترح لتطوير الخطوط الجوية العراقية	احمد حسن علي

اسم الكتاب	المؤلف
مستقبل النفط العراقي	روبن ميلز
التحالفات المرنة لموسكو في الشرق الاوسط	هانا نوتي
الوفاء بوعود التعليم عبر عملية التعلم	البنك الدولي
مؤتمر البيان السنوي الثاني (1 - 2)	مجموعة باحثين
استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق	علي المولوي
سلطنة عمان .. مواقفها الاقليمية والدولية والحياد في سياستها الخارجية	ايمن عبد الكريم الفيصل
التعليم العالي في العراق . مقاربات نقدية ورؤى استشرافية	مجموعة باحثين
الدستور العراقي: تحليل للمواد الخلافية – الحلول والمقترحات-	زيد العلي – يوسف عوف
خطة التعليم في ماليزيا (2013 - 2025) (1 - 2)	وزارة التربية والتعليم الماليزية
لمحات استراتيجية في مكافحة الفساد	فراس طارق مكية
بناء الدولة في العراق.. رؤى سياساتية نحو ديمقراطية مستدامة	هاشم الركابي – علي المولوي – علي الصفار
مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدوالية	حيدر الامارة – رحيم العكيلي – بلال عبد الحي
المكانة المؤسساتية لشركة النفط الوطنية	أ.د. جواد كاظم لفته الكعبي
الحل المنسي .. مجلس الاتحاد: ترشيد السلطة وتعزيز التشريع	د. علي عبد الحسين الخطيب – د. باسم علي خريسان
ملامح العدالة الدستورية في ضوء النظام الداخلي الجديد للمحكمة الاتحادية العليا	د. وائل منذر البياتي
خارطة طريق استراتيجية نحو تحويل الطاقة في العراق	هاري إستبانيان - نعام ريدان
احتجاجات تشرين 2019 في العراق من منظور المشاركين فيها	فارس كمال نظمي – مازن حاتم
الابادة الجماعية مستمرة	سعد سلوم
اطفال داعش .. ارث النزاع وعتمة المستقبل	د. عدنان ياسين – د. اسماء جميل رشيد

اسم الكتاب	المؤلف
العدالة والاستقرار السياسي في العراق	علي المعموري
نحو نظام انتخابي عادل في العراق بالاستفادة من التجربة اليابانية	د. عبدالعزيز عليوي العيساويّ
قبل أن يدركنا الظمأ .. أزمة المياه في العراق من سياسة الدولة إلى سياسة الأرض	إعداد وتحرير: علي عبدالهادي المعموريّ
جرائم المخدِّرات في البصرة .. تحليل للواقع ورؤى مستقبلية للمكافحة	د. أحمد علي أحمد التميميّ
المجتمع الساكن والمجتمع الديناميكي .. مسارات العراق في مواجهة النمو السكاني	تحرير: د. عدنان صبيح ثامر
دليل المعارضة السياسية	مجموعة باحثين
مكافحة الفساد في العراق .. اوراق سياساتية	إعداد وتحرير: د. علي طاهر الحمود
وثائق وحقائق الدولة العراقية والمشروع الأمريكي	قيس قاسم العجرش
استراتيجية الحوار والمشاركة في العراق	د. علي طاهر الحمود - علي عبد الهادي المعموري
الشباب وبيئة الاعمال في العراق	د. سلام جبار شهاب
الوقاية من الفساد في العقود الحكومية	د. معتز فيصل العباسي

332 / 178

ح 59 حسن ، فلاح.

المصارف الرقمية والوصول السهل الى التمويل : قراءة في توسيع التمويل وقاعدة الزبائن المصرفيين في كل المصارف

فلاح حسن. -ط1 - بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2024

(64) ص ، (17×24) سم (سلسلة اصارات مركز البيان)

1. البنوك الالكترونية أ. المصارف الرقمية والوصول السهل الى التمويل: قراءة في توسيع التمويل وقاعدة الزبائن المصرفيين في كل المصارف

2. سلسلة اصدارات مركز البيان

2024 / 3510

المكتبة الوطنية / الفهرسة اثناء النشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (3510) لسنة 2024

شهد العالم في الآونة الأخيرة تغيرات كبيرة نتيجة للتطورات التكنولوجية، التي أثرت بشكل ملحوظ على العديد من القطاعات، ومن أبرزها القطاع المالي والمصرفي. فقد شهد هذا القطاع تحولاً جوهرياً خلال العقد الماضي، مما غير بشكل جذري الفكر التقليدي في الإدارة المالية والمصرفية، وأدى إلى تطور نتيجة أفكار العولمة الحديثة.

تتمثل أبرز مظاهر هذه التغيرات المالية والمصرفية في التحول نحو الحياة الرقمية، التي أصبحت إحدى السمات الرئيسية لتطورات العولمة. ففي ظل أزمة جائحة كورونا، أصبحت الوسائل التكنولوجية والأدوات الرقمية جزءاً أساسياً من حياة الأفراد، وشملت جميع جوانب الحياة بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والتعاملات المصرفية والتجارة.

في ضوء هذه الأهمية العالمية للتحولات المالية والمصرفية، يولي مركز البيان للدراسات والتخطيط اهتماماً كبيراً بدراسة وفهم التحولات الحاصلة في القطاع المصرفي، مع التركيز على المصارف الرقمية. يهدف المركز من خلال هذا الكتاب إلى تقديم إطار مفاهيمي وسياساتي عملي حول تجربة المصارف الرقمية، من خلال مناقشة السياسات والقوانين والتشريعات والخطوات العملية التي تسهم في تطوير هذا القطاع.

يأتي هذا الكتاب في إطار أهداف المركز البحثية والعملية الهادفة إلى تطوير القطاع المصرفي والمالي في العراق. من المتوقع أن يكون هذا الإصدار مصدراً علمياً مهماً للباحثين في القطاع المصرفي والمالي، لاسيما في مجال المصارف الرقمية، وكدليل قانوني لصناع القرار والعاملين في هذا المجال حول تأسيس وتنظيم المصارف الرقمية في العراق وبعض البلدان ذات التجارب المشابهة. يتضمن الكتاب أيضاً توصيات تتعلق بحيثيات الصيرفة الرقمية ومتطلباتها.

مركز البيان
للدراسات والتخطيط